

متطلبات الاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب بناءً على ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية

د. رویده عبد الحميد سمان د. فاطمة أبو النور محمد
كلية العلوم والآداب – جامعة طيبة كلية التربية – جامعة دمنهور

مجلة كلية التربية - جامعة دمنهور | المجلد الرابع العدد (٤) لسنة ٢٠١٢

متطلبات الاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنجع على ضوء معايير الهيئة**الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية****د. رويده عبد الحميد سمان د. فاطمة أبوالنور محمد****مقدمة:**

من الثابت عالمياً أن الجامعة مؤسسة مجتمعية تحمل مسئولية القيادة والريادة، فهي تملك الفكر والمعرفة، أنشأها المجتمع لتحمل هذه المسئولية، لذا فهي مطالبة بتربية المواطن الفعال في الحاضر والمستقبل.

ومما يذكر أن العديد من التحديات التي تقابل النظم التعليمية في العصر الحالي، فرضت على الكثير من بلدان العالم حتمية الاستجابة لتحسين جودة التعليم، حيث أكدت العديد من المؤتمرات الدولية على أن التحدي الرئيس للنظم التعليمية في القرن الحادي والعشرين، لا يقتصر على توفير التعليم لجميع الأفراد فقط، ولكن لابد أن يقدم بأعلى مستويات الجودة^(١)، وأنبقاء أي مؤسسة تعليمية واستمرارها يعتمد بصفة أساسية على المنافسة وجذب المستفيدين من خلال توفير الخدمات بجودة شاملة^(٢).

وفي ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، والتي حتمت على كافة الدول الدخول في منافسات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، ودعت إلى العمل بمعاييرة أدت إلى ظهور الجودة الشاملة، حيث اهتمت بها كثير من دول العالم وعملت على تطبيقها في العديد من المجالات. و جاءت العديد من الدراسات لتأكد على أن تطبيق الجودة والاعتماد بالجامعات يحقق إنجازات كثيرة ، كزيادة مقدرة الجامعات على الدخول في مجال المنافسة، وتخفيض التكلفة، وتحقيق المحاسبية الذاتية، وتقديم خدمات تتصرف بالجودة^(٣)، ومقابلة الحاجات المتغيرة للطلبة والاستجابة إليها، والتخطيط للتحسين المستمر لجميع جوانب العمل الجامعي^(٤)، وزيادة التعاون بين الأقسام المختلفة بالكلية

والاستخدام الجيد للموارد والإمكانات المتاحة لمؤسسات التعليم العالي، وزيادة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الجامعية ، وتكوين لغة مشتركة بين جميع العاملين، والعمل على وضع حلول للمشكلات الموجودة بالمؤسسة الجامعية (٥) كما يسهم في تحقيق وتحسين تواصل أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب والتحاور معهم بشأن توقعاتهم ومتطلباتهم، ومعرفة احتياجاتهم، وكذا زيادة دافعيتهم نحو تطوير طرق التدريس المستخدمة، وابتكار برامج دراسية متقدمة (٦)، مما يساعد في تحسين مخرجات التعليم الجامعي، وتحقيق التميز للخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة.

وعلى ذلك فقد قامت العديد من الجامعات في العالم بتبني نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتأسيس آليات لضمان الجودة، لتطوير وتحسين كافة جوانب التعليم الجامعي، والتغلب على ما به من مشكلات، كما عقدت المؤتمرات الدولية حول هذا الموضوع، كذلك اهتمت العديد من الجامعات العربية بتطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ، ويتجلى هذا في عقد العديد من الندوات والمؤتمرات في الجامعات العربية، وتأسيس المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQAE) (٧) في بلجيكا خلال عام (٢٠٠٧) للنهوض بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام مع التركيز على العالم العربي بشكل خاص ، كما قام مكتب اليونسكو الإقليمي (٨) كاستجابة لإعلان الدوحة الصادر عن مؤتمر وزراء التربية حول جودة التعليم والذي عقد في الدوحة في سبتمبر (٢٠١٠) ، بمبادرة تربوية تحت الدول العربية على أهمية مراقبة النوعية في التعليم، و إجراء تقييم ومراجعة لنتائج التعليم، وإنشاء هيئة عربية للمراقبة وبرنامج أبحاث إقليمي مختص بجودة التعليم.

ولم تكن المملكة العربية السعودية بعيدة عن الاهتمام العالمي بجودة التعليم الجامعي، فقد أطلقت وزارة التعليم العالي (٩) برنامجا عالميا للريادة في الجامعات السعودية ، باسم برنامج الريادة العالمية، بهدف

رفع مستوى الأداء في مؤسسات التعليم العالي في المملكة، وقد عملت الجامعات على الاستفادة من هذا البرنامج من خلال إنشاء وحدة خاصة بالريادة ونشر ثقافة التميز، ونشر معايير ومؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات، والسعى إلى التحليل البيئي باستخدام SWOT لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، ووضع تصور للتحسين والتطوير.

ويعد الاعتماد من المصطلحات التي ظهرت حديثاً كاستراتيجية لضمان الجودة في التعليم، وتستهدف الوصول إلى قبول المستوى العلمي للمؤسسة التعليمية ومخرجاتها، وقد ظهر الاعتماد في الولايات المتحدة، ويقوم على فكرة مؤداها أن من حق المجتمع أن يتتأكد أن مؤسساته تقوم بدورها الذي أنشأها من أجله على أكمل وجه. وعرف بأنه: العملية التقييمية التي تقوم بها مؤسسة خارجية للمؤسسات التعليمية وبرامجها وصولاً بها إلى الجودة والاعتراف (١٠).

وتطلق أهمية الاعتماد الأكاديمي من أنه يبني الثقة وينحى الاعتراف الدولي، ويسعى إلى إثبات كفاءة المؤسسة التعليمية وفقاً لمجموعة من المعايير من بينها الموارد والخبرات الميدانية، وأعضاء هيئة التدريس، والتقييم والنتائج الفعلية للتعليم (١١).

ويعد الاعتماد الأكاديمي مكملاً لضمان الجودة في التعليم، حيث أن ضمان الجودة يهتم بتحقيق الأهداف والمحظوظ والمصادر والمستويات والمخرجات التعليمية وكذلك البرامج والمواد الدراسية، ومن هنا فضمان الجودة يكمل عملية اعتماد المؤسسة التعليمية، حيث أنها طريقة لتنظيم عمل الاعتماد (١٢). كما يعد أداة فعالة ومؤثرة لضمان الجودة في العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها، وهو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية مميزة بناءً

على منظومة معايير أساسية تضمن قدرًا متفق عليه من الجودة(١٣)، كما أن الاعتماد الأكاديمي للبرامج الأكademie يؤهلها لإعداد خريجين متقدرين مهنتهم وقدارين على المنافسة في سوق العمل(١٤).

ويحقق ضمان الجودة في الجامعات العديد من الأهداف منها ضمان الوضوح والشفافية للبرامج الأكademie، وتوفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، والبرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة، وضمان أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي، وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي، ومتطلبات المهن، وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والمجتمع، والارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التي تقدمها الجامعة للمجتمع(١٥).

وعلى ذلك يتضح أن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على المؤسسات الجامعية، له دور حيوي في تطوير العملية التعليمية، وهو ما يسابر الاتجاهات العالمية الحديثة في إدارة المؤسسات التعليمية والجامعية منها بصفة خاصة، مما يستلزم تأكيد مفهوم الجودة الشاملة، والتقويم المستمر لمنظومة العمل الجامعي، مما يتتيح المنافسة على المكانة العلمية مع المؤسسات الجامعية التي تطبق المعايير التي تمكناها من الحصول على الاعتماد الأكاديمي في مؤسساتها أو برامجها.

وانطلاقاً مما سبق، وفي إطار اهتمام المملكة العربية السعودية بالتعليم، وفي ظل التركيز على قضية الجودة في مؤسسات التعليم العالي، كان من الطبيعي أن يشغل موضوع تقييم الأداء وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي في المملكة موقعاً هاماً في استراتيجيات تطوير التعليم العالي بها. وقد تبلورت الجهود المخططة لتطوير التعليم العالي في إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، بهدف وضع المعايير

والمقاييس والإجراءات الخاصة بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومراجعة ونقويم الأداء في مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى الاعتماد المؤسسي والاعتماد ألبرامجي.

مشكلة الدراسة:

أضحى الاعتماد الأكاديمي اتجاهًا عالميًّا لتجويد التعليم، وهناك اتجاهًا قويًّا لتطبيقه في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية سعيًّا لتطويره وتحسين مخرجاته. ولما كانت كلية العلوم والآداب بجامعة طيبة إحدى المؤسسات الجامعية التي تحرص على جودة جميع عناصر العملية التعليمية بها، فقد تم إنشاء وحدة لإدارة الجودة بكلية تمهدًا للسير في إجراءات تطبيق الجودة والاعتماد، لذا كان من الضروري التعرف على مدى توافر متطلبات الاعتماد الأكاديمي بكلية، والصعوبات التي قد تواجهه تطبيقه، سعيًا نحو تذليلها والتغلب عليها حتى يحقق كل من الجودة والاعتماد الأكاديمي الهدف منها . وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى توافر متطلبات الاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب بجامعة طيبة؟ ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

- ١- ما معايير ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي للجامعات وفقاً للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية؟
- ٢- ما واقع المتطلبات الالزمة للاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب بجامعة طيبة؟
- ٣- ما مدى وعي أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم والآداب ببنية باتفاقية الجودة والاعتماد الأكاديمي؟

- ٤- ما المعوقات والصعوبات التي يمكن أن تحول دون تطبيق الجودة و الاعتماد الأكاديمي في كلية العلوم والآداب ببنجع ؟
- ٥- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول متطلبات الاعتماد الأكاديمي وسبل تطبيقها والصعوبات التي تحول دون تحقيقها تعزي لاختلاف متغير النوع ؟
- ٦- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول متطلبات الاعتماد الأكاديمي وسبل تطبيقها والصعوبات التي تحول دون تحقيقها تعزي لاختلاف متغير التخصص؟
- ٧- ما التصور المقترن لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنجع؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى وضع نصوص مقتراح للمتطلبات الواجب توافرها في كلية العلوم والآداب ببنجع جامعة طيبة، والتي تؤهلها للحصول على الاعتماد الأكاديمي، من خلال الوقوف على ما يلي:

- تحديد مفهوم الاعتماد الأكاديمي، وأهدافه وخصائصه ومبادئه وأنواعه.
- معايير ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وفقاً للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية.
- واقع المتطلبات الازمة للاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنجع.
- تقديم تصور مقتراح لتوفير متطلبات الاعتماد الأكاديمي لكلية العلوم والآداب ببنجع.

أهمية الدراسة:

- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القضية التي تتصدى لها، وهي تحديد متطلبات الاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنجع، لذا قد تقييد نتائج هذه

الدراسة المسؤولين عن الكلية في وضع الخطط واتخاذ القرارات اللازمة لتوفير هذه المتطلبات، مما يؤهل الكلية للحصول على الاعتماد الأكاديمي.

- تتواءب هذه الدراسة مع التوجه الذي تسعى إليه القيادات التعليمية في المملكة العربية السعودية نحو تجديد التعليم، وتطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي.

- يؤدي تحديد متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي والعمل على توفيرها بالكلية، إلى النهوض بالعملية التعليمية بها، و يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في إعداد خريجين على أعلى مستوى من الجودة بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على تحديد متطلبات الاعتماد الأكاديمي، والتعرف إلى مدى توافرها في كلية العلوم والأداب ببنبع، لتطبيق الاعتماد الأكاديمي، وذلك في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية والتي تحددت كما ستبين الدراسة في إحدى عشر معياراً، إلا أن الدراسة الحالية ستقتصر على المتطلبات الخاصة بخمسة معايير هي: الرسالة والغايات، السلطات والإدارة، التعلم والتعليم، مصادر التعليم، المرافق والتجهيزات، وذلك لعدة أسباب منها: صعوبة الحصول على معلومات وبيانات بشأن الأنشطة الخاصة ببعض المعايير، مثل المعايير الخاصة بالتخفيط والإدارة المالية، و عمليات التوظيف ، وذلك لخصوصيتها وسريتها. أو لعدم وجود الأنشطة الخاصة ببعض المعايير، مثل المعايير الخاصة بالبحث العلمي وذلك لعدم وجود برامج للدراسات العليا بالكلية، وكذا عدم تفعيل الأنشطة الخاصة بعلاقات الكلية بالمجتمع ، كما أن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي تهتم بوجه خاص بمعيار التعليم والتعلم، ولم تحدد وزنا لكل مجال من مجالات الأنشطة عند عملية التقويم، حيث تختلف الأهمية النسبية لهذه

الأنشطة باختلاف نوع المؤسسة التعليمية والظروف التي تعمل فيها. لذا تناولت الدراسة المعايير السابق ذكرها لأهميتها البالغة في العملية التعليمية بالكلية، ولما لها من تأثير على مقدرة الكلية على القيام بتحقيق أهدافها، ومن ثم تحقيق الجودة والحصول على الاعتماد الأكاديمي.

مفهوم الدراسة:

تبني الدراسة المفهومين الإجرائيين الآتيين:

الاعتماد الأكاديمي: هو مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية، للتحقق من أن مؤسسات التعليم العالي تطبق معايير الجودة التي أقرتها الهيئة وتنلزم بها، وتتوفر المتطلبات الأساسية الازمة لتحقيق هذه المعايير، والاعتراف بأن المؤسسة قادرة على إعداد خريجين مؤهلين لممارسة مهنتهم، مما يضفي على المؤسسة المعتمدة صفة أو مكانة أكاديمية يجعلها محل ثقة للمتعاملين معها والمستفيدين منها.

متطلبات الاعتماد: هو جملة الممارسات والأنشطة والإجراءات، والإمكانات المادية والبشرية ، الواجب توافرها في جوانب العملية التعليمية بكلية العلوم والآداب ببنين جامعة طيبة، قبل البدء في عملية الاعتماد، والتي تتصل بالرسالة والغايات، والسلطات والإدارة، والتعليم والتعلم، ومصادر التعليم، والمرافق والتجهيزات، وذلك لتحقيق مستوى عالي من الأداء يؤهلها للاعتماد على ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة وخطواتها:

تحدد طبيعة المشكلة طريقة تناولها، وما يستخدم من أساليب بحثية، وعليه فيمكن معالجة مشكلة الدراسة باستخدام المنهج الوصفي من خلال الخطوات التالية:

- ١- عرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية للتعرف على المفاهيم والمشكلات التي تناولتها ومدى استفادة الدراسة الحالية منها .
- ٢- عرض لمفهوم وأهداف الاعتماد الأكاديمي وخصائصه وأنواعه.
- ٣- مسح وتحليل لمعايير و متطلبات الاعتماد الأكاديمي وفقاً للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية.
- ٤- الكشف عن واقع متطلبات الاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنجع، وأهم الصعوبات المتوقعة التي يمكن أن تحول دون تطبيقه بالكلية.
- ٥- في ضوء الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها، يمكن وضع تصور مقتراح للمتطلبات والآليات التي ينبغي مراعاتها لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي بالكلية .

الاطار النظري

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء بعض البحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، للتعرف على المشكلات التي تناولتها وأساليب وإجراءات المتبعة ونتائجها، وتوضيح مدى استفادة الدراسة الحالية منها، وعلى ذلك يمكن تناول الدراسات السابقة على النحو التالي:

دراسة كانجي (kanji.et.al,1999) (٦): سعت الدراسة لمحاولة تطبيق وتطوير نموذج لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، وبيان الاختلاف التقافي لمفهوم الجودة بين الولايات المتحدة ومالزيا، وقامت الدراسة بتحليل مدخل إدارة الجودة الشاملة، وتم عمل استبانة لجمع البيانات من بعض المعاهد في ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد قسمت لجزأين: الأول يتضمن معلومات عن ممارسات إدارة الجودة الشاملة، ومعوقات التطبيق، والقيادة، وأداء الجودة، والثاني يشتمل معلومات عن المعاهد التي تم جمع البيانات منها، وتوصلت الدراسة إلى أن أداء المؤسسات التي تطبق الجودة الشاملة أفضل من

التي لاتطبقها، وأن الجودة الشاملة تستخدم للتطوير وحل المشكلات، وأن تحقيق رضاء المستفيدين من أهم مبادئ نجاح الجودة الشاملة، وأن تطبيق الجودة الشاملة يعتبر أمر هام لتمييز أي من معاهد التعليم العالي، كما وجد أن هناك فروق بسيطة بين ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية تعود لاختلاف الثقافة والذي يمكن أن يعتمد على التخطيط .

دراسة عائشة بشير (٢٠٠٢) (١٧): استهدفت الدراسة التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية وخبرات بعض الدول في مجال الاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي والتوصيل إلى مجموعة من المعايير المقترنة للاعتماد الأكاديمي والمهني التي يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن تخضع مؤسسات التعليم العالي لتقويم كلي أو جزئي في عملية الاعتماد الأكاديمي، وحتى تحصل المؤسسة على الاعتماد الأكاديمي فيجب أن تحصل على الحد الأدنى لمعايير الاعتماد وذلك اعتماداً على معايير واضحة ومحددة، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة إجراء دراسات للتعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي في الجامعات العربية .

دراسة ليديا هارتونج (Lydia Hartwing,2003) (١٨): سعت الدراسة إلى عرض لمختلف المؤسسات التي تتولى عملية تقييم الجودة في التعليم العالي في ألمانيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحديد قوانين وسياسات المؤسسات التي تتولى عملية تقييم الجودة، والطرق والإجراءات المتبعة للتقييم، وإجراءات تطبيق نظام ضمان الجودة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن تطبيق نظام الجودة أوجد منافسة بين الجامعات للحصول على التمويل، والحصول على الدرجة القصوى عالمياً في مجال البحث والتعليم، وأدى تقييم الجودة إلى بيان جوانب القوة والضعف بالإدارة والأهداف

وغيرها مما يسهل عملية التحسين، كما يوجد تأثير واضح للجودة على تطوير الإدارات، وإلى تفهم الإدارات للاتجاهات الدولية التي يمكن إتباعها في مجال ضمان الجودة.

دراسة حياة الحربي (٢٠٠٣)(١٩): سعت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الهيئة الأكاديمية السعودية نحو تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومدى إسهام هذا التطبيق في تطوير الجامعة من وجهة نظرهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى العديد من النتائج من أهمها كانت اتجاهات الهيئة الأكاديمية (عينة الدراسة) الموافقة بدرجة فوق المتوسط على تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالجامعات السعودية، وكان مبدأ التخطيط الإستراتيجي للجودة، والقيادة الفعالة، والتعليم والتدريب المستمر في مقدمة المبادئ التي وافقت عينة الدراسة على تطبيقها في الجامعات السعودية بدرجة فوق المتوسطة، وأجمعت عينة الدراسة على أن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة يسهم في تطوير الجامعات السعودية، وأوصت الباحثة بالعمل على إنشاء إدارة للجودة الشاملة بوزارة التعليم العالي، وسرعة بدء مؤسسات التعليم العالي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة .

دراسة موسى الشرقاوي (٢٠٠٤)(٢٠): هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع كليات التربية ومتطلبات تطويرها، وبناء معيار للاعتماد الأكاديمي بكليات التربية، حتى يمكن تحديد جوانب القوة والضعف ، ووضع رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم عمل استبانة للتعرف على الواقع كليات التربية في ضوء مجموعة من الشروط المعيارية طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، وفي ضوء نتائج الدراسة تم تقديم رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في عدة محاور، منها نظام القبول، الهيكل الإداري للكلية، المبني والتجهيزات، هيئات التدريس، التقويم.

دراسة عادل البنا وسامي عماره(٢٠٠٥)(٢١): استهدفت الدراسة توضيح مفهوم الاعتماد الأكاديمي، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتعرف على أهم المتطلبات التي ينبغي توافقها لنجاح تطبيقه، وأهم العقبات التي تواجه تطبيقه بمؤسسات التعليم العالي بمصر، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي وطبقا الاستبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات، من بينها تطوير مفردات وثقافة الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، زيادة كفاءة المؤسسات التعليمية والتي ترتبط بقدرتها على تقييم وزيادة إمكانياتها لتحقيق رسالتها وأهدافها، وزيادة الفاعليةعملية الاعتماد.

دراسة لمياء أحمد (٢٠٠٥)(٢٢) : هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاعتماد وكيفية توظيفه لضبط جودة الأداء الجامعي المؤسسي، وتشخيص واقع الأداء في مركز ضمان الجودة والاعتماد بجامعة عين شمس، واستخدمت الدراسة عدة مناهج بحثية منها المنهج الوصفي والمدخل الاستراتيجي والمدخل النظمي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من بينها تحديدا لأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها لنجاح عملية توكيد الجودة وتطبيق نظم الاعتماد، واقتراح مجموعة من الآليات لدعم إدماج نظم توكيد الجودة والاعتماد في الجامعات المصرية، والملامح المستقبلية لنظم الاعتماد المؤسسي للجامعات المصرية.

دراسة محمد عبد الحميد وأسماء قرني (٢٠٠٥)(٢٣) : سعت الدراسة إلى تحليل خبرات بعض الدول في مجال الاعتماد في مجال التعليم العالي - عامة ومؤسسات إعداد المعلم بصفة خاصة، وإمكانية الاستفادة منها، ووضع استراتيجية لتطبيق معايير في كليات التربية في مصر، واستخدم الباحثان مدخل النظم باعتبار أن الاعتماد يشكل منظومة تتكون من أجزاء مترابطة عضويًا (مدخلات وعمليات ومخرجات)، وتوصلت الدراسة إلى وضع

إستراتيجية مقتربة لتطوير كليات إعداد المعلم اشتغلت على متطلبات تطبيقها، والمعوقات التي يمكن أن تحول دون تطبيقها، ومقترحات تعديل تطبيق الإستراتيجية المقترنة .

دراسة إقبال درندرى وطاهرة هووك(٢٠٠٧)(٤): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإجراءات الأولية الخاصة بالتفوييم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية، من خلال استطلاع أراء القائمين بهذه العملية والمشاركين فيها، وكذا التعرف على الاحتياجات الالزمه ل القيام بعمليات توكييد الجودة بمؤسسات التعليم العالي بالسعودية، وطبقت الدراسة استبانة على عينة عمديه من القائمين والمشرفين على عمليات التقويم وتوكيد الجودة والمهتمين بالجامعات السعودية، كما أجريت بعض المقابلات بهدف التعرف على مستوى الأفراد والبرامج والجامعات، من حيث ممارسات التقويم وأهم معوقاته، وأوضحت النتائج اختلاف مستوى الجامعات من حيث تطبيق أنشطة وأدوات التقويم الالزمه للجودة والاعتماد الأكاديمي. واتضح أن أهم عوائق التطبيق هي عدم المعرفة، وعدم التدريب الكافي في مجال الخطوات التفصيلية الالزمه لتحقيق الجودة .

دراسة محمد الدحام(٢٠٠٧)(٥): سعت الدراسة لتحديد معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي ومدى تطبيقه في الجامعات العربية، وتناولت الدراسة بالتحليل عدة محاور منها أزمة التعليم الجامعي، منظومة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم وتقويمها، الاعتماد الأكاديمي و مجالات تطبيقه. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد الأكاديمي بشقيه (المؤسسي والتخصصي) لم يكن مفهوماً جديداً، بل الجديد هو اتجاه مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية في العمل على حصولها عليه، وأن ما تحتاجه الجامعات السعودية هو بذل قصارى الجهد من كافة المسؤولين على كافة المستويات، وتحث

الأقسام الأكاديمية بالعمل الجاد في سبيل حصولها على الاعتماد في برامجه .

دراسة خالد العصيمي (٢٠٠٧) (٢٦): حاولت الدراسة تحديد أسس إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها، وتحديد مدى دعم وتعزيز بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لهذه الأسس والمتطلبات، واستخدمت الدراسة كل من المنهج الوصفي، ومنهج تحليل المحتوى لتحليل بنود وثيقة سياسة التعليم وتحديد مدى الدعم والتعزيز الذي توفره لأسس إدارة الجودة الشاملة، ومتطلبات تطبيقها في التعليم، وكانت أداة الدراسة استبانة صممها الباحث ليتم الحكم من خلالها على مدى الدعم والتعزيز، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، من بينها احتياج وثيقة سياسة التعليم في المملكة إلى تحديد معايير لقياس أداء العاملين في التعليم، ووضع معايير لقياس الجودة أثناء العمليات، وآليات لمعرفة مدى الرضا الذي تحققه الخدمات التربوية والتعليمية المقدمة للعملاء .

دراسة عماد الدين حسين (٢٠٠٧) (٢٧): هدفت الدراسة إلى تحليل مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في الجامعات ونظم الاعتماد الأكاديمي، والتعرف على المعوقات العامة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، وتحديد المعايير الواجب إتباعها لتقييم جودة العملية التعليمية في ضوء التجارب العالمية، وتوصلت الدراسة لوضع تصور لارتفاع بفاءة ونظام التعليم العالي، وذلك من خلال عدة محاور منها إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد الأكاديمي، تتولى تقويم وضبط الجودة والنوعية في المؤسسات التعليمية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، ووضع معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في المؤسسات التعليمية خدمية، إنتاجية، إدارية، مالية.

دراسة جامعة الباحة (٢٠٠٨ - ١٤٢٩) (٢٨): اهتم هذا البحث بدراسة الجودة في التعليم العالي العربي، خاصة الإدارة العليا، والبحث عن أسس

بنائها في إدارة التعليم العالي، لذلك تم تناول عدة محاور بالتحليل، منها: مفاهيم الجودة، ، خبرات بعض الدول في مجال الجودة التعليمية، أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي، سياسات إدارة الجودة في التعليم العالي، إستراتيجية توكييد الجودة في التعليم العالي، وانتهت الدراسة إلى وضع تصور لأسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي، جاء فيه ضرورة أن تكون للمؤسسة التعليمية رؤية ورسالة، وأن تعمل المؤسسة على تأمين وجود علاقة فعالة بين الإدارة العليا وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهـم، وأن تتأكد من مراعاة الهيكل التنظيمي .

دراسة مصطفى الكرداوي (٢٠٠٩)(٢٩) : استهدفت الدراسة التعرف على أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، على نشر وترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بجامعة المنصورة، وقد أجريت على عينة من أعضاء هيئة التدريس والمستفيدين من خدمات الجامعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على جميع أبعاد الجودة الشاملة لدى أعضاء هيئة التدريس، وعلى تحقيق الرضا لدى الطلاب، وتنمية الشعور بالانتماء والولاء لديهم .

دراسة انجيلا يونج وروجر (٢٠٠٩)(٣٠) : اهتمت الدراسة بتوضيح مفهوم الاعتماد الدولي للمؤسسات الأكاديمية وبرامجها، وتحديد الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الاعتماد في تايوان، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقامت بتحليل وتحديد أنواع الاعتماد في تايوان، ونظام ضمان الجودة المتبعة، وكذلك المؤسسات التي تتولى عملية الاعتماد، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن الاعتماد أصبح ضرورة حتمية، وان تبادل عمليات الاعتماد مع الدول الأخرى يساعد على دفع عملية الاعتماد بتايوان، وأوصت الدراسة بالعمل على إنشاء مجلس للاعتماد في تايوان، يقوم بعملية التقويم، على أساس شفافية المعايير، لتحقيق الريادة في مجال ضمان الجودة والاعتماد.

دراسة منى السالوس وبدرية الميمان (٢٠٠٩) (٣١) : هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الجودة ومبادئها في مجال إعداد المعلم، وأهم التجارب العربية والإقليمية والعالمية في مجال الاعتماد الأكاديمي، وتحليل واقع برنامج إعداد المعلم في كليات التربية في جامعة طيبة، وتحديد أهم المعايير المقترنة لجودة برامج إعداد المعلم كما يعبر عنها أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة طيبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت أداة استبيان على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها: أن الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية هي مجموعة من المعايير والسمات التي يجب توافرها في جميع عناصر المؤسسة (مدخلات- عمليات مخرجات) التي تعمل على تحقيق حاجات ورغبات ومتطلبات المستفيدين، في إطار رؤية، ورسالة، وأهداف واضحة، ومن خلال استخدام الفعال لجميع الإمكhanات البشرية والمادية، والاستغلال الأمثل للوقت والإمكانات وقدمت الدراسة مقترن بعض المعايير الأكاديمية التي تسعى من خلالها لتجويد برنامج إعداد المعلم في كليات التربية وتحسينه.

دراسة عبد الغني العديني (٢٠١٠) (٣٢) : هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير اعتماد وضمان الجودة بالتعليم الجامعي، والوقوف على بعض التجارب التربوية المعاصرة في اعتماد وضمان جودة التعليم الجامعي، والتوصيل إلى تصور مقترن لارتفاع بجودة التعليم الجامعي باليمن في ضوء الإفادة من التجارب التربوية المعاصرة، ولتحقيق ذلك أستخدم المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من بينها: وجود قصور في البرنامج الدراسي في الجامعات اليمنية، يتمثل في عدم وجود توصيف واضح ومكتوب لهذه البرامج ولم تخضع للتقويم الداخلي أو الخارجي، وغياب المنظومة المتكاملة للبحث العلمي في الجامعات اليمنية، ضعف مخرجات الجامعات اليمنية، وانخفاض تحقق معيار التأهيل المهني الإداري.

من خلال استعراض مجمل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، يمكن عرض مجموعة من الملاحظات على النحو التالي:

- ١- أوضحت العديد من الدراسات الاهتمام العربي و العالمي بتطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي، لتحقيق نتائج ايجابية في فاعليته ومخرجاته مثل دراسة ليديا هارتونج وعادل ألينا وسامي عماره.
- ٢- أكدت العديد من الدراسات على ضرورة التعرف على إجراءات ومتطلبات تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية، وكذلك الصعوبات والمشكلات التي تواجه ذلك، مثل دراسة "حياة الحربي" ودراسة "محمد الدحام" ،وكذا دراسة جامعة الباحة.
- ٣- أفادت العديد من الدراسات السابقة في بعض جوانب الإطار النظري للدراسة الحالية، من حيث بيان أهمية مشكلة الدراسة، ومدى الحاجة إليها في المملكة العربية السعودية، و المفاهيم المتعلقة بالجودة والاعتماد الأكاديمي، وفلسفتها، ومبررات الأخذ بها مثل دراسة خالد العصيمي ودراسة منى السالوس وبدرية الميمان.
- ٤- استفادت الدراسة الحالية من بعض الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة، والتصور المقترن مثل دراسة موسى الشرقاوي، ودراسة صفاء عبد العزيز وسلامة حسين.
- ٥- تعد الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة، حيث تتناول جانب هام من جوانب التطوير لكليات العلوم والآداب، والذي لم يثل الاهتمام الكافي من قبل الباحثين.
- ٦- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث ترتكيزها على متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي لكلية العلوم والآداب ببنجع، على ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية، فلم تهدف إليه أي من هذه الدراسات، ولم تتخذها موضوع لها.

٧- تحاول الدراسة الحالية الكشف عن متطلبات تطبيق الجودة والاعتماد بكلية العلوم والآداب ببنجع، والكشف عن جوانب الضعف ومواطن القوة بها، من أجل الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها وضع تصور مقتراح لمتطلبات تطبيق الجودة والاعتماد بكلية العلوم والآداب ببنجع.

مفهوم وأهداف الاعتماد الأكاديمي وخصائصه وأنواعه:

مفهوم الاعتماد الأكاديمي:

تعددت مفاهيم الاعتماد الأكاديمي وتباينت، وحظيت بالكثير من الآراء التي اختلفت حول وضع مفهوم محدد له، فهناك العديد من التعريفات التي يمكن أن نذكر منها:

- هو الاعتراف بالكفاءة الأكademie لأي مؤسسة أو برنامج تعليمي في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي (٣٣).
- مجموعة من العمليات أو الإجراءات أو المعايير، التي تقوم الجهة المنوط بها الاعتماد الأكاديمي من أجل التحقق من أن أي جامعة أو كلية أو مؤسسة من المؤسسات التعليمية والتربوية تحقق فيها الشروط أو المعايير، وتتوافق لها الإمكانيات المادية والبشرية، بما يتناسب مع الأهداف التي تسعى هذه المؤسسة التربوية لتحقيقها في طلابها، أو في المتدربين فيها وبالمستوى الجيد الذي يتاسب مع التطلعات الاجتماعية، والتحديات العالمية، والتطورات في المقررات التي تقوم بتدريسيها (٣٤).
- عملية تقويم واعتراف وإجازة لبرنامج دراسي، تقوم به مؤسسة أو هيئة علمية متخصصة، وتقر بأن البرنامج يحقق، أو يصل إلى الحد الأدنى من معايير الكفاءة، والجودة الموضوعة مسبقاً، من قبل الهيئة أو المنظمة، والهدف الأساسي من هذه العملية هو طمأنة الرأي العام بأن هذه البرامج وبالتالي خريجيها، ذات

كفاءةً أو مهارةً تحقق تطلعاته، وطموحاتها في الحصول على موارد بشرية، مؤهلة تأهيلًا عالياً لمزاولة المهنة بنجاح (٣٥).

- هو الجهد المبذول من أجل الارتقاء، بمستوى الممارسة المهنية، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة، من الموارد والمصادر، وصولاً إلى مخرجات عالية الجودة. (٣٦)

من المفاهيم السابقة، يتضح أن هناك من ينظر إلى الاعتماد الأكاديمي باعتباره اعترافاً من قبل هيئة علمية محددة، بجودة ما تقوم به المؤسسة التعليمية من أدوار، مما يجعلها موضع ثقة المستفيدين منها، مما يضفي عليها مكانة أكاديمية متميزة، وهناك من ينظر إلى الاعتماد الأكاديمي بوصفه مجموعة من المعايير والشروط، التي يجب توافرها في المؤسسة التعليمية، وهنا يستند الاعتماد إلى مفهوم المعايير، وقد ينظر إلى الاعتماد الأكاديمي بأنه العملية التي يتم من خلالها تأكيد الجودة، والتحقق من قيام المؤسسة التعليمية بتطبيق الجودة، ويتبين هنا الارتباط بين الاعتماد الأكاديمي ومفهوم الجودة.

وعلى هذا يتبيّن أن هناك ارتباط بين مفهوم الاعتماد الأكاديمي والعديد من المفاهيم الأخرى، كالجودة والتي تشير إلى "جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرًا على الوفاء باحتياجات معينة" (٣٧) والجودة الشاملة وتعني "توجيه كافة الأنشطة سواء الأكاديمية أو الإدارية أو المالية على كافة المستويات في التعليم الجامعي، لتحقيق رغبات العملاء (سوق العمل) والتطوير والتحسين المستمر لمستوى جودة الخدمة المقدمة للطلبة، للوصول لخريجين ذوي كفاءة عالية يتقبلهم سوق العمل" (٣٨)، وضمان الجودة الذي يعني "تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة، والتي تتضمنها المعايير التي تضعها هيئات الاعتماد، ويشمل مراجعة نظم الجودة والتخطيط المتقدم للجودة والرقابة الإحصائية للعمليات عن طريق مشاركة العاملين وتشجيعهم (٣٩) والمعيار ويعني "المستوى المتوقع الذي وضعه هيئه"

مسئولة ومحترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدرًا منشودًا من الجودة أو التميز (٤٠).

ومما يذكر أن هذه المفاهيم جميعاً تهدف إلى تطوير منظومة التعليم وأسساته، وذلك لاشتراكها في العديد من العناصر من بينها: اعتماد معايير ضبط وضمان الجودة وتستخدم لأغراض التقييم، ثم تطبيق هذه المعايير على مؤسسة تعليمية أو برنامج تعليمي، ثم التحسين والتطوير المستمر للمؤسسة أو البرامج في ضوء ما تكشفه نتائج التقويم، الاعتماد الأكاديمي يكون ملزماً لضمان الجودة في التعليم، حيث أن ضمان الجودة يهتم بتقويم الأهداف والمحفوظ والمستويات التعليمية، والمصادر والبرامج الدراسية، وكذلك المخرجات التعليمية، فضمان الجودة يكمل عملية اعتماد المؤسسات التعليمية.

يتضح مما سبق أن هناك تبايناً في تحديد مفهوم الاعتماد الأكاديمي، وذلك لتناوله من جوانب متعددة، لاختلاف النظر إليه، ولارتباطه مع بعض المفاهيم الأخرى ، ومن خلال العرض السابق يمكن تحديد مفهوم الاعتماد الأكاديمي إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه: هو مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية للتحقق من أن مؤسسات التعليم العالي تطبق معايير الجودة التي أقرتها الهيئة وتلتزم بها، وتتوفر المتطلبات الأساسية اللازمة لتحقيق هذه المعايير، والاعتراف بأن المؤسسة قادرة على إعداد خريجين مؤهلين لممارسة مهنتهم، مما يضفي على المؤسسة المعتمدة صفة أو مكانة أكاديمية يجعلها محل ثقة للمتعاملين معها والمستفيدون منها.

أهداف الاعتماد الأكاديمي:

من خلال ما تم عرضه من الجوانب المختلفة لمفهوم الاعتماد الأكاديمي، فإن هناك العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ذكر منها:

- شروع تطبيق مبدأ المسائلة والمحاسبة الذاتية والجماعية في عمل المؤسسة.

- التأكيد من رصانة المستوى العلمي للمؤسسة التعليمية، وذلك بتحقيق مستوى جيد من الأداء الأكاديمي والمهني في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة محل الاعتماد (٤١).
- المساهمة في التخطيط لمؤسسات التعليم العالي، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بتمويل هذه المؤسسة والبرامج التعليمية التي تقدمها.
- تشجيع الدراسات والتقويم الذاتي المستمر للمؤسسة.
- تشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم العالي بكافة أنواعها، من خلال منح الاعتماد على مستويات مختلفة.
- تشجيع اتخاذ الإجراءات المختلفة، للتوصل إلى أقصى درجة من الجودة، والكفاءة و الفعالية في البرامج الدراسية. (٤٢)
- تأمين النمو المهني والأكاديمي للعاملين في المؤسسة التعليمية.
- ضبط الجودة لكل عناصر منظومة التعليم الجامعي لتحقيق التميز.

خصائص الاعتماد الأكاديمي:

- الاعتماد ضرورة حتمية لضمان جودة التعليم، فهو حافز على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل، ومبعد على اطمئنان المجتمع لخريجي المؤسسات التعليمية.
- لا يحقق الاعتماد ضبط جودة المؤسسة أو البرنامج فقط، بل اعتراف بأن الدرجة العلمية التي تمنحها، تختلف عن الدرجة التي تمنحها غيرها من المؤسسات المعتمدة الأخرى، على المستوى القومي والعالمي.
- الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية، ولكن يهتم بنفس القدر بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية. (٤٣)

مبادئ الاعتماد الأكاديمي:

يستند الاعتماد على مجموعة من المبادئ من بينها:

- التأكد من توافر حد أدنى من المعايير المحددة للجودة، في المقررات والبرامج الدراسية ومؤسسات التعليم العالي.
- المعيار قد يكون إما حد أدنى، أو معيار للتميز.
- تستخدم المعايير كأداة للحكم.
- يبني الاعتماد على أساس عملية مراجعة (تقييم خارجي) بواسطة هيئة أو منظمة متخصصة ذات أهلية
- تبني قرارات الاعتماد فقط على مقاييس الجودة.
- قرارات الاعتماد محددة زمنياً. (٤٤)
- إمكانية فهم نظام الجودة والتقييم لدى المشاركين، بحيث تم إدارته بطريقة فعالة.
- تواجد الأفراد العاملين المؤهلين، من لديهم القدرة على القيام بعملية التقييم بموضوعية.
- توافر المحکات التي تحدد الأداء المطلوب من مؤهلات الأفراد، مع الأهداف التي تم وضعها من قبل هيئة الاعتماد.
- صلاحية عمليات التقييم، وملائمتها للمؤسسة المراد اعتمادها، ويجب أن تتفق نتائج التقييم مع معايير الاعتماد الصادرة عن هيئة الاعتماد. (٤٥)

أنواع الاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي:

ينقسم الاعتماد إلى ثلاثة أنواع يمكن توضيحها فيما يلي :

- الاعتماد العام أو الأولى أو المؤسسي: ويعطي هذا النوع من الترخيص تأهلاً أولياً للمؤسسة التعليمية، باعتبارها وحدات عاملة متكاملة، ويمثل الحصول على هذا النوع من الاعتماد الخطوة الضرورية للبدء في العمل، والتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت الشروط والمعايير والمستويات العامة.
- الاعتماد البرنامجي: و يمنح هذا النوع من الاعتماد للبرامج الأكademie المتخصصة، بعد حصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد العام، وبعد

مرور سنه واحدة من تخرج الدفعة الأولى على الأقل، وذلك لضمان الحصول على تقويم متكامل وفحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها، وأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم ونشاطاتهم البحثية وخبراتهم، والطلاب وعددهم وأدائهم الشهري وال النهائي للامتحانات وسجلاتهم الأكademية وتوفير مصادر التعليم المختلفة .(٤٦)

• الاعتماد المهني أو التخصصي: وهو يختص بالاعتراف بجودة وأهلية

الأشخاص لممارسة المهنة، وبذلك فهو يمنح الشهادة الأكademية من قبل مؤسسات اعتمادية أعدت لهذا الغرض كالنقابات المهنية، وبذلك يعرف بأنه: الاعتراف بالكافية لممارسة مهنة ما في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي (٤٧).

هيئات الاعتماد الأكاديمي بالتعليم الجامعي: مما يذكر أن هناك العديد من المؤسسات والهيئات المتخصصة للاعتماد الأكاديمي، التي يتم فتح الاعتماد للمؤسسات التعليمية من خلالها، وفق عدد من المعايير المتفق عليها، حيث تقوم المؤسسات التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد بتطبيقها، ومن أهم هذه الهيئات ذات العلاقة باعتماد مؤسسات التعليم الجامعي ما يلي :

١. **مجلس الاعتماد الجامعي في اليابان (JUAA):** أنشأ في عام ١٩٤٧ بهدف تقييم الكليات والمدارس، والتحسين النوعي للجامعات، ومنذ عام ٢٠٠٢ أصبح هناك تقييم للجامعات كل سبع سنوات من قبل المجلس، وتتحدد معايير الاعتماد وضمان الجودة بمجلس الاعتماد الياباني في عدة محاور من بينها، الرسالة والغايات والأهداف، النظام الإداري، البرامج والمقررات الدراسية، القبول والتسجيل، البحث العلمي، الهيئة التدريسية، المشاركة المجتمعية، المرافق والتجهيزات، الدعم الطلابي، وضمان الجودة.

٢. المجلس القومي للاعتماد المهني للمعلمين بأمريكا (NCATE) (٤٩): وهو مؤسسة معتمدة من مجلس التعليم العالي بأمريكا ووزارة التربية، وقد تأسس عام ١٩٥٤ بهدف تحقيق جودة المعلمين من خلال عملية الاعتماد المهني للمدارس والكليات وإدارات التعليم، من خلال تطبيق عدة معايير منها: مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وتميزهم المهنية، المعرفة والمهارات، والاتجاه نحو المهنة، نظام التقويم، التدريب الميداني، إدارة الكلية ومواردها.

٣. اللجنة القومية للتقويم في فرنسا (CNE) (٥٠): تأسست في عام ١٩٨٤ بقانون صدر من البرلمان، بهدف تقييم جميع المدارس العامة والجامعات، ومراجعة التطورات في التعليم العالي، وتقديم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية عن مؤسسات التعليم العالي، وتقوم اللجنة بتقييم مؤسسات التعليم وفق عدة مجالات أساسية هي سياسة التعليم والبرامج وتتضمن: سياسة القبول والتسجيل والخريجين، والقرارات، والبرامج المقدمة وتنظيمها، والبحث العلمي وتتضمن: تنظيم البحث ونقل المعرفة والتنمية الاقتصادية، والإدارة وتتضمن: الهيكل التنظيمي، والمشاركة المجتمعية، وسياسة البحث العلمي، والحكمة والإدارة المالية.

٤. وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي في المملكة المتحدة (QAA) (٥١): تأسست عام ١٩٩٧ ببريطانيا، بهدف التحقق من جودة الجامعات، لمحافظة على نوعية التعليم والارتقاء بمستواه، وذلك من خلال عدة خطوات منها نشر التقارير حول معايير الجودة بالمؤسسة الجامعية، وتوجيه الجامعات لحفظ على الجودة الأكاديمية، والقدرة على مواجهة التحديات العالمية الخاصة ب مجالات المعرفة والجودة.

٥. لجنة الاعتماد الأكاديمي بالإمارات (CAA) (٥٢): وقد أنشئت عام ٢٠٠١ بهدف تعزيز التميز في مجال التعليم في مؤسسات التعليم العالي في دولة

الإمارات، من خلال اعتماد البرامج الفردية والترخيص للجامعات والكليات، وضمان الجودة في التعليم العالي بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتهدف إلى ضمان كفاءة وفاعلية العمليات النوعية لتعزيز تطوير قطاع التعليم العالي، وتقديم الخدمات والأنشطة المناسبة، التي تعزز المزيد من الجودة، والتعاون مع منظمات ضمان الجودة للتعليم العالي بالمجتمع الدولي.

٦. الهيئة القومية لضمان هيئة التعليم والاعتماد بمصر (NAQAAE) (٥٣) :

وقد تم إنشاءها عام ٢٠٠٧ بهدف الارتقاء بجودة التعليم وتطويره المستمر، من خلال التقويم الخارجي واعتماد المؤسسات التعليمية، وهناك عدة مهام للهيئة منها: نشر ثقافة الجودة، التشجيع على التحسين للمعايير الأكademie، تطوير وتطبيق معايير مرئية قومية للاعتماد وضمان الجودة مع مراعاة المعايير العالمية، دعم تطوير نظم الجودة الداخلية للمؤسسات، وضع نظام لمراجعة المؤسسات واعتمادها.

ومما سبق يتضح أن دول العالم اتجهت نحو إنشاء هيئات للاعتماد وضمان الجودة، بهدف التطوير والتحسين لنظامها التعليمي، بما يزيد من ثقة الجمهور في التعليم ومخرجاته، وتحسين الأداء الجامعي على المستوى القومي والدولي، وتزويد جميع المستفيدين بمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار، وتشجيع التنافس والارتقاء لتحقيق الاعتراف الدولي بالدرجة العلمية التي تمنحها الجامعات، وتقوم هيئات الاعتماد بتقويم المؤسسات التعليمية على ضوء مجموعة من المعايير التي تعد مؤشرات لقياس أداء مؤسسات التعليم وبرامجها، كما يلاحظ أن بعض الهيئات ذات طابع تخصصي ببرامج ومؤسسات محددة، وأخرى شاملة لجميع التخصصات.

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية: تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بناءً على الموافقة السامية الكريمة عام ١٤٢٤هـ بناءً على قرار مجلس التعليم العالي بإنشائها، وتتمتع

هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري و المالي ، تحت إشراف مجلس التعليم العالي وهي السلطة المسئولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، فوق الثانوي عدا التعليم العسكري، لارتقاء بجودة التعليم العالي الخاص والحكومي، وضمان الوضوح والشفافية وتوفير معايير مقننة للأداء الأكاديمي. (٥٤)

مهام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي وأهدافها:

للهيئة مهام كثيرة و أهداف متعددة من أهمها: (٥٥)

- وضع قواعد ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي، والضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكademie المختلفة بعد الثانوية العامة.
- وضع القواعد والمعايير المتعلقة بمزولة العمل الأكاديمي، مثل التدريس والتدريب، و الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكademie .
- الاعتماد العام للمؤسسات الجامعية الجديدة وما يعادلها مثل الكليات والمعاهد، واعتماد أقسامها وخصائصها و خططها الأكademie .
- المراجعة والتقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة وما يعادلها واعتماد أقسامها و خططها الدراسية أكademie.
- التنسيق حيال اعتماد برامج وأقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكademie من جهات الاعتماد العالمية.
- نشر المعلومات والبيانات الخاصة بالاعتماد، و إتاحتها للراغبين للإطلاع. وما يذكر أن الهيئة تعد جهة ذات سلطة مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى المجلس الأعلى للتعليم، كما يعتبر دورها منفصلاً عما تقوم به الوزارات ذات الاختصاص، المعنية بمراقبة هذه المؤسسات. (٥٦)

مبادئ الاعتماد الأكاديمي وفقاً للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي:

١. تقع مسؤولية الجودة على عائق الجهة التعليمية المقدمة للبرامج التعليمية.
٢. ارتباط الجودة بجميع أنشطة وممارسات المؤسسة التعليمية.

٣. إقامة علاقات بناءة مبنية على الثقة والدعم بين أقسام المؤسسات التعليمية بعضها البعض، وبينها و العاملين معها.
٤. تقييم الجودة يبنى على الدليل وليس على الأحكام الشخصية، وينبغي التحديد لمؤشرات الأداء ومقاييس المقارنة المرجعية ومراجعتها بشكل منتظم.
٥. إشراك أصحاب العلاقة(الطلاب والخريجين والأساتذة والموظفين وأرباب الأعمال و المستفيدين من المؤسسة التعليمية) في التخطيط و عمليات التقويم.
٦. التزام المؤسسة التعليمية بتطوير الجودة يتحقق من خلال القيادة الفعالة والمشاركة الواسعة. (٥٧)

معايير ومتطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية

السعودية:

قامت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية بوضع مجموعة من المعايير لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي واعتمادها وتغطي هذه المعايير أحد عشر مجالاً عاماً لأنشطة هذه المؤسسات وترد في خمس مجموعات هي كالتالي (٥٨):

المجموعة الأولى: (السياق المؤسسي): ويشمل:

١. الرسالة والغايات والأهداف
٢. السلطات والإدارة

٣. إدارة ضمان الجودة والتعليم

المجموعة الثانية: (جودة التعلم و التعليم): وتشمل:

٤. التعليم والتعلم

المجموعة الثالثة: (دعم تعليم الطلاب): وتشمل:

٥. إدارة شؤون الطلاب و الخدمات المساعدة

المجموعة الرابعة: (دعم البنية التحتية): وتشمل:

٦. المراافق والتجهيزات ٨. التخطيط والإدارة المالية
٧. عمليات التوظيف ٩. عمليات التوظيف

المجموعة الخامسة: (الإسهامات الاجتماعية): وتشتمل

١٠. البحث العلمي.

ومما يذكر أن هذه المعايير مبنية على الممارسات الجيدة، المتعارف عليها في قطاع التعليم العالي على مستوى العالم، تم تكييفها لتتلاءم مع ظروف التعليم في المملكة العربية السعودية، و هناك توصيفات عامة لكل مجال من مجالات الأنشطة الأحد عشر الرئيسية، ثم تقسم هذه بدورها إلى معايير فرعية تتناول المتطلبات الخاصة بكل مجال ، وفيما يلي يمكن عرض بعض المعايير التي تناولتها الدراسة، والمتطلبات الازمة لتحقيقها.

المعيار الأول: الرسالة والغايات والأهداف:

يجب أن تحدد المؤسسة رسالتها وأهدافها وأولوياتها الرئيسية بوضوح ، وأن تكون الرسالة مؤثرة في توجيه التخطيط والعمل داخل المؤسسة التعليمية.

المتطلبات:

- تكون الرسالة مناسبة للمؤسسة التعليمية في البيئة التي تعمل فيها.
- يتم وضع صيغة رسالة المؤسسة من خلال عمليات استشارية، و أن تعتمد رسميا، وأن تراجع دوريا.
- يتم استخدام الرسالة كأساس للتخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الرئيسية في المؤسسة التعليمية.

استخدام رسالة المؤسسة أساساً لوضع الغايات والأهداف لتطوير المؤسسة.

المعيار الثاني: السلطات والإدارة:

يجب أن توفر إدارة المؤسسة التعليمية قيادة فعالة لصالح المؤسسة ككل ولصالح عملائها، من خلال وضع سياسات وإجراءات للمساءلة.

المتطلبات:

- يعمل المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة بصورة فعالة علي تحقيق مصلحة المؤسسة التعليمية والمجتمع الذي تخدمه.

- تقوم القيادات الإدارية بالمؤسسة التعليمية بقيادة فاعلة ومسئولة تحقق لها التطوير والتحسين.
 - تتم إدارة عمليات التخطيط بفاعلية لتحقيق رسالة وأهداف المؤسسة، وأن تجمع عملية التخطيط بين التخطيط الاستراتيجي، والمرونة التي تسمح بالتكيف مع النتائج المتحققة والظروف المتغيرة.
 - المؤسسات التعليمية التي تحوى أقساماً للطلاب والطالبات، يشترك قادة العمل في الجانبين في السلطة المؤسسية، والتخطيط الاستراتيجي لصنع القرار.
 - يكون لدى المؤسسة التعليمية مجموعة شاملة من السياسات واللوائح التنظيمية وأن تكون متاحة بشكل واسع.
 - تطبق المؤسسة التعليمية أنظمة تعزز المناخ التنظيمي الإيجابي (الإحساس بالمشاركة في صناعة القرار، تحقيق الطموح المهني، القيام بالمبادرة)
- المعيار الثالث: التعلم والتعليم:**
- يجب أن يكون لدى المؤسسة نظام فعال لضمان تطابق البرامج لأعلى مستويات التعلم والتعليم عند الموافقة الأولية عليها.

المتطلبات

- يكون لدى المؤسسة التعليمية نظام فعال لضمان تحقيق مستويات (معايير) عالية للتعلم والتعليم في جميع البرامج المقدمة، ولدعم تحسينها.
- أن تكون نواتج تعليم الطلبة المستهدفة متسقة مع "الإطار الوطني للمؤهلات" ومع المعايير المقبولة في التخصص المعنى.
- يتم تخطيط البرامج في شكل حزم متكاملة من الخبرات التعليمية حيث تسهم كل المقررات في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة للبرنامج المعنى.
- تتم عملية مراقبة جودة كل من مقررات البرامج، والبرامج كل من خلال آليات مناسبة للتقويم، ويجب تعديلاها ومراجعةها بشكل دوري.
- يتتناسب تقييم الطلبة مع نواتج التعلم المستهدفة وأن تطبق بفاعلية وعدالة.

- يكون التدريس على درجة عالية من الجودة، مع تطبيق استراتي吉ات مناسبة لدعم التحسين المستمر في جودة التدريس.
- يكون لدى أعضاء هيئة التدريس المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمهامهم التدريسية.

المعيار الرابع: مصادر التعلم: يجب التخطيط لمصادر التعلم، بما في ذلك المكتبات للوصول للمراجع الالكترونية وغيرها من المواد المرجعية التي تحرص المؤسسة التعليمية على توفيرها، لوفاء باحتياجات البرامج التي تقدمها المؤسسة.

المتطلبات:

- أن يكون لدى المؤسسة التعليمية سياسات وإجراءات واضحة تضمن أن مصادر التعلم كافية ومناسبة للبرامج المقدمة في المؤسسة، ويتم تقويمها وتحديثها دوريا حسبما تتطلبها البرامج.
- أن تتم إداره المكتبة أو مركز مصادر التعلم بكفاءة بحيث تقدم الخدمات المطلوبة في بيئة آمنة تحفز على الدراسة الناجحة.
- تقديم الدعم المناسب لمساعدة الطلبة وهيئة التدريس بما يضمن استخدامهم الفعال لمصادر المكتبة وخدماتها.
- تتناسب الموارد والمرافق والتجهيزات لمتطلبات التعليم والبحث العلمي.

المعيار الخامس: المراقب والتجهيزات:

يجب أن يتم تصميم المراقب أو تدليها بما يتاسب مع المتطلبات المحددة للتعلم والتعليم في البرامج التي تقدمها المؤسسة التعليمية، وأن توفر بيئة آمنة وصحية لتعليم عالي الجودة.

المتطلبات:

- تقوم المؤسسة التعليمية بوضع خطط رئيسة لتطوير وإدارة المراقب والتجهيزات بما يفي باحتياجات المؤسسة، ويتم تنفيذها بصورة فعالة.

- أن تكون المرافق والتجهيزات على درجة عالية من الجودة، مع استخدام استراتيجيات فعالة لتقدير مدى كفايتها لحاجة المؤسسة وجودتها.
 - أن تكون أجهزة الحاسب والبرمجيات مناسبة لاحتياجات المؤسسة التعليمية، وتدار بشكل يضمن الاستخدام الأمثل والفعال.
- ومما يذكر أن هناك مجموعة من المتطلبات اللازم توافرها للمؤسسات الجامعية السعودية حتى تتمكن من تحقيق الجودة والاعتماد من أهمها:
- ١- تأسيس مركز للجودة، وتعيين مدير له، وتشكيل لجنة جودة يترأسها أحد كبار إداري المؤسسة.
 - ٢- تبني إجراءات لضمان الجودة في كل وحدة تنظيمية رئيسة داخل المؤسسة.
 - ٣- إعداد مواصفات البرنامج، بحيث تتفق مع "أطر عمل المؤهلات الوطنية التي وضعتها الهيئة و تستوفي معايير الاعتماد في المجالات المهنية".
 - ٤- خلاصة تقييمات الطلبة للبرامج، والمقررات .
 - ٥- تقارير المقررات والبرامج، باستخدام النماذج التي وضعتها الهيئة.
 - ٦- تحديد مؤشرات الأداء التي تقدم الدليل على مراعاة الجودة في مختلف نواحي النشاط.
 - ٧- تحديد معلومات إحصائية ، ليتم تقديمها كدليل على جودة الأداء، ووضع ترتيبات تتيح تقديم تلك المعلومات بانتظام إلى من يحتاجها ل القيام بمهام التقييم والخطيط.
 - ٨- تقديم برامج تدريبية للطلبة والعاملين، ذات اتصال وثيق بتحسين مستوى الجودة.(٥٩)

كلية العلوم و الآداب بيبيغ :

أولاً: نشأة وتأسيس الكلية: تم تأسيس الكلية عام ١٤١٦/١٤١٧هـ بسمى الكلية المتوسطة لإعداد المعلمات، ثم تطورت إلى كلية التربية للبنات عام ١٤٢٣/١٤٣٠هـ، وفي عام ١٤٢٩هـ تم تطوير كليات التربية على

مستوى المملكة وتحويلها إلى كليات للعلوم والآداب، وقد صدر الأمر السامي رقم ١٠٢٠٩ / م ب تاريخ ١٤٢٩/١٢/٣٠ هـ بالموافقة على إعادة هيكلة كليات المعلمين و كليات البنات التابعة لجامعة طيبة، حيث أطلق على الكلية مسمى كلية العلوم والآداب ببنجع" ضمن إشراف وكالة الجامعة للفروع، ويتم القبول فيها للطلاب والطالبات، وتم إعادة هيكلة الأقسام بخطط دراسية مطورة، اعتبارا من الفصل الأول للعام الجامعي ١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ . وتشغل كلية العلوم والآداب ببنجع حالياً مبنياً مستأجرة لشطر الطالب عبارة عن ثلاثة مبان، أما شطر الطالبات فتشغل الكلية مبنياً حكومية للأقسام العلمية والأدبية ومبنياً مستأجر لالأقسام الأدبية. (٦٠)

ثانياً: الأقسام والدرجات العلمية التي تمنحها الكلية: تضم الكلية تسعة أقسام رئيسية هي: القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، اللغة العربية، العلوم الاجتماعية، اللغات والترجمة الرياضيات ، الكيمياء، الفيزياء ، الأحياء، الإعداد التربوي وتحتاج هذه الأقسام شهادة البكالوريوس في العلوم بالنسبة للأقسام العلمية، أو شهادة البكالوريوس في الآداب بالنسبة للأقسام الأدبية أو شهادة الدبلوم العالي في التربية (لم يتم فتحه بعد).

ثالثاً: أعضاء هيئة التدريس بالكلية:

تضم كلية العلوم والآداب ببنجع حالياً(١٤٣٣-١٤٢٠ هـ) عدد(١٢٦) عضو هيئة تدريس ومحاضر ومعيد موزعين على النحو التالي:
أستاذ:(٣)، أستاذ مشارك (٤)، أستاذ مساعد:(٥٧) ، محاضر(٢٧)، معيد(٣٥)
موزعين على أقسام الكلية المختلفة . (٦١)

ولما كانت كلية العلوم والآداب ببنجع إحدى كليات جامعة طيبة، والتي تهتم بباقي جامعات المملكة العربية السعودية بالجودة والاعتماد الأكاديمي، سعياً للارتقاء بالأداء الجامعي في جميع جوانبه و عناصره فقد تم إنشاء وحدة لإدارة الجودة بالكلية، تمهدأً لتطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، لذا كان من

الضروري الوقوف على واقع المتطلبات الواجب توافرها بالكلية لتطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، وذلك في ضوء معايير الهيئة الوطنية للنقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة ، وهذا ما ستروضحه الدراسة الميدانية.

أجزاء الدراسة الميدانية:

يشتمل هذا الجزء على أهداف الدراسة الميدانية و اختيار العينة، والأدوات المستخدمة، والمعالجة الإحصائية، ثم عرض النتائج وتفسيرها.

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية:

يمكن تحديد أهداف الدراسة الميدانية فيما يلي :

- ا- بيان مدى توافر متطلبات الاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنجع.
- ب- بيان مدى وعي أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم والآداب ببنجع باتفاقية الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- ج- تحديد أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنجع.

ثانياً: عينة الدراسة

في ضوء هدف الدراسة، تم اختيار عينة المشاركين في الدراسة الميدانية من أعضاء هيئة التدريس بالكلية(اشتملت العينة على أعضاء هيئة تدريس من مختلف التخصصات) وراعت الدراسة أن تشمل العينة بعضاً ممن يشغل المناصب الإدارية، وتم تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة في المعلومات الأولية التالية:(الدرجة العلمية- النوع - التخصص)، وتم توزيع عدد (٦٤) استبانة على جميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وتم استرداد(٥١) استبانة، استبعد منها(٣) استبيانات لعدم استيفاء جميع بنودها وتبقى(٤٨) استبانة وهو ما تم إجراء التحليل الإحصائي عليها، و الجداول التالية تبين التوزيع الفعلي لعينة الدراسة:

التوزيع الفعلي لعينة الدراسة:

أ - توزيع العينة وفق متغير النوع:

جدول رقم(١) يوضح توزيع الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة من الذكور والإإناث

%	ك	النوع	م
٣٧,٥	١٨	ذكور	١
٦٢,٥	٣٠	إناث	٢
١٠٠	٤٨	المجموع	

يتضح من الجدول السابق أن توزيع العينة وفقاً لمتغير(الجنس) جاء لصالح عضوات هيئة التدريس من الإناث بواقع ٣٠ تكرار بنسبة ٦٢,٥% بينما جاء أعضاء هيئة التدريس من الذكور في المرتبة التالية بلغت ١٨ تكرار بنسبة ٣٧,٥%

ب - توزيع العينة وفق متغير التخصص:

جدول رقم(٢) يوضح توزيع الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة حسب التخصص:

%	ك	التخصص	م
٥٦,٢٥	٢٧	علمي	١
٤٣,٧٥	٢١	أدبي	٢
١٠٠	٤٨	المجموع	

يتضح من الجدول السابق أن توزيع العينة وفقاً لمتغير(التخصص) جاء لصالح التخصص العلمي بواقع ٢٧ تكرار بنسبة ٥٦,٢٥% بينما جاء التخصص الأدبي في المرتبة التالية بتكرارات بلغت ٢١ تكراراً بنسبة ٤٣,٧٥%.

ثالثاً: أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام الأدوات التالية:

١- الاستبانة: تم تصميم الاستبانة للتعرف على مدى توافق متطلبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنينج، والصعوبات التي تواجهها، و

بيان مدى وعي أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم والآداب ببنية بتفافية الجودة والاعتماد. وجاء بناء أداة الدراسة (الاستبانة) وفق الإجراءات التالية:

- ١- مراجعة الأدبيات المنشورة في موضوع الدراسة.
- ٢- الاستفادة من تقارير واصدارات الهيئة الوطنية للنقويم والاعتماد ، ونتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، والتي تسهم في إلقاء الضوء على جوانب من مشكلة الدراسة وتحديد محاور وبناء الاستبانة.
- ٣- التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

وقد حدد تحت كل محور عدداً من البنود، وأعطي كل بند من بنود الاستبانة وزناً مدرجاً وفقاً لمقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي على النحو التالي:

جدول رقم (٣): مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي

درجة الممارسة					
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
١	٢	٣	٤	٥	

ويمثل ذلك رقمياً بالترتيب التالي (٥-٤-٣-٢-١).

وقد تكونت الاستبانة من جزأين:

الجزء الأول: المعلومات الأولية عن المجيب .

الجزء الثاني: بنود الاستبانة التي تنسجم مع أسئلة الدراسة وأهدافها والتي تكونت من ثلاثة محاور رئيسة هي:

- المحور الأول: مدى توافر متطلبات الاعتماد الأكاديمي في بعض المجالات المعتمدة و تتضمن ستون عبارة .
- المحور الثاني: وعي أعضاء هيئة التدريس ببنية الجودة والاعتماد الأكاديمي و تتضمن ثمانية عبارات.
- المحور الثالث: الصعوبات التي تواجهه تطبيق الاعتماد الأكاديمي و تتضمن أربعة عشر عبارة .

صدق الاستبانة: للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة المستخدمة لجمع المعلومات، تم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، وعرضت على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص من أعضاء هيئة التدريس الجامعي، والخبراء في المجال بهدف تصحيح بعض المدلولات اللغوية وإبداء الرأي حول صياغة العبارات، ووضوحاً ومناسبتها للموضوع وانفاقها مع محاور المقياس، كذلك التعرف على مناسبة مقياس الإجابة للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، وتم الأخذ بالأراء الأكثر اتفاقاً نحو عبارات الاستبانة، حيث تم تعديل بعض العبارات في ضوء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم من خلال حذف بعض العبارات غير الواضحة أو غير المرتبطة بالمحور، وتعديل صياغة بعض العبارات، كما تم إضافة بعض العبارات، حتى أصبحت الاستبانة على الشكل الحالي حيث تكونت من ثلاثة محاور تضمنت اثنتاً وثمانون بندًا.

الاتساق الداخلي للإستبانة: قامت الباحثان بحساب صدق الاتساق الداخلي للإستبانة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وحساب معامل ارتباط بيرسون، لقياس العلاقة بين درجة ارتباط بنود كل محور من محاور الإستبانة، بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه، والجدول التالي يوضح درجات الارتباط ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة إحصائي بلغ (0.000) في كافة المحاور كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٤) يوضح المصفوفة الارتباطية بين محاور الإستبيان بالدرجة الكلية

محاور الإستبانة			المحـور
٣	٢	١	
* .٩٧١	* .٩٧١	-	الأول: توافق متطلبات الاعتماد وفق بعض المجالات المعتمدة
.٩٨٨	-		الثاني:وعي أعضاء هيئة التدريس بثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي
-			الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي

* دلالة عند مستوى دلالة 0.000

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين محاور الدراسة مرتفعة حيث بلغ معامل الارتباط 98.74%， فقد تراوح ما بين 0.97 - 0.98 وهذا يوضح أن الاستبيان يقيس مواضع لقياسه، ويدل على قوة التماسك الداخلي بين المحاور بعضها البعض وأنها تقيس أبعادا مختلفة ، وتصلح لقياس الغرض الموضوعة من أجله ، و يتم احتساب معامل الصدق بطريقة المقارنة الظرفية وفيها تتم مقارنة متوسط درجة الأقواء (الأعلى درجة) في الميزان بمتوسط درجات الصعاف(الأقل درجة) في الميزان نفسه، وتحسب الدلالة الإحصائية للفروق باحتساب ما يسمى بالنسبة الحرجة، ويوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٥): يوضح (معامل ارتباط سبيرمان بين درجة المحاور والدرجة الكلية)

مستوى الدلالة	قيمة معامل ارتباط	المحور
0.001	0.94	الأول
0.000	0.95	الثاني
0.000	0.94	الثالث
0.000	0.95	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول السابق: أن معاملات الارتباط تراوحت من 0.94 إلى 0.95 وهذا مؤشر على أن جميع القيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة مقداره 0.000.

ثبات الاستبانة: الثبات هو أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيقه على نفس الأفراد، وفي نفس الظروف فثبات الإستبانة يعني التأكد من أن الإجابة تكون واحدة لو تكرر تطبيقها على الأشخاص أنفسهم ويمكن معرفة ذلك باستخراج معامل الثبات (٦٢).

- حساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ :Alpha Cronbach's وجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للمقياس ككل تساوي (0.89) وهذه القيمة مرتفعة وتشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج والوثوق بها. وكذلك كانت جميع قيم ألفا كرونباخ لجميع المحاور مرتفعة وترأواحت من 0.88 إلى 0.89. ويعد الثبات من متطلبات

أداة الدراسة حيث أنه يعطي اتساقاً في النتائج عندما تطبق مرات عديدة والجدول التالي يوضح معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's كما يلي:

جدول (٦): يوضح حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's

طريقة ألفا كرونباخ	المحور
0.89	المحور الأول
0.88	المحور الثاني
0.89	المحور الثالث
0.89	المقياس ككل

يتضح من الجدول رقم (٥) أنه تم حساب الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ حيث تراوح معامل الثبات من 0.88 ليصل إلى 0.89، فقد جاء أعلى معامل ثبات للمحور الأول والثالث بواقع 0.89 بينما جاء أقل معامل ثبات للمحور الثاني البالغ قوامه 0.88 ، بينما جاء معامل الثبات للمقياس ككل بواقع 0.89 وهي تمثل درجة عالية من الثبات.

كفاية عينة الدراسة:

جدول رقم (٧): معامل كفاية العينة

KMO and Bartlett's Statistic	المقياس
0.908	العينة

يتضح من لجدول السابق أن معامل كفاية العينة باستخدام مقياس KMO&Bartlett's بلغت ٩١% وهو معامل مرتفع فكلما ازداد التباین في المجتمع الأصلي - وهو ما ينطبق على الدراسة الحالية - بالنسبة لبنود الاستبيان كلما وجب اختيار عينة كبيرة.

٢- المقابلة الشخصية: والتي تهدف إلى التعرف على أراء ومقترنات بعض أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالمتطلبات الضرورية لتطبيق الجودة و الاعتماد الأكاديمي بالكلية، والصعوبات التي تواجههم لتحقيق الجودة، لذلك تضمنت المقابلة أربعة أسئلة مفتوحة، وقد استفادت الدراسة من المقابلة الشخصية حيث ساعدت أراء ومقترنات أعضاء هيئة التدريس في بناء التصور المقترن للدراسة .

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحليل بيانات الدراسة تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS وقد اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية: معامل ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، المتوسط الحسابي، والنسبة المئوية والانحراف المعياري، واختبار (t) Test (٦٣) وتحليل التباين أحادي الاتجاه

حساب درجة القطع أو المحك:

وهي النقطة التي إذا وصل إليها المفحوص فإنه يجتاز المقياس الذي استجاب عليه ، ويعتبر تحديد هذه الدرجة من الأمور الأساسية في بناء المقاييس التربوية وفق مقياس(ليكرت الخماسي):

جدول(8) يوضح درجة القطع لكل مستوى من مستويات الاستجابة

المتوسط	الاستجابات	التقدير للتعليق على النتائج
من 4.20 فأكثر	موافق بشدة	درجة كبيرة جدا
(3.40 - 4.20)	موافق	درجة كبيرة
(2.60 - 3.40)	محايد	درجة متوسطة
(1.80 - 2.60)	غير موافق	درجة قليلة
(١ - 1.80)	غير موافق بشدة	درجة قليلة جدا

النتائج الميدانية وتقديرها: النتائج المرتبطة بالمحور الأول يهدى توافر متطلبات الاعتماد الأكاديمي في بعض المجالات المعتمدة

جدول (٩) : يوضح الاستجابات أعضاء هيئة التدريس حول توفر متطلبات المعيار الأول (الرسالة والغايات والأهداف)

• المتوسط الحسابي من ٥ درجات .

يتضح من الجدول السابق ، أن المتطلبات المتعلقة بالمعيار الأول المرتبط بالرسالة والغايات والأهداف تتوفر بدرجة عالية، حيث بلغت موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة تقدير عالي جدا ، وعالي، ست عبارات من أصل ثمان عبارات، إذ ترى عينة الدراسة أن رؤية ورسالة الكلية تعبر عن حاجة المجتمع ، وتعكس رسالة الجامعة، وان الخطة الإستراتيجية تحديد المهام والمسؤوليات والأنشطة، وهذا ما يتفق مع دراسة كل من (عبد الوهاب النجار ٢٠٠٧) (٦٤)، ودراسة (جامعة الباحة ٢٠٠٨) (٦٥) حيث أكدتا على أن من أهم متطلبات الاعتماد الأكاديمي الأساسية ، وجود رسالة مؤسسية مناسبة، وأهدافا تعليمية تتفق مع هذه الرسالة. أما العبارة الخامسة والسادسة والتي تتعلق بمشاركة أعضاء هيئة التدريس بالكلية في تحديد أهداف الخطة الإستراتيجية ووضع الخطة التنفيذية لأهداف الخطة الإستراتيجية فقد حصلت كل منها على درجة موافقة متوسطة وهذا يشير إلى قلة توافر هذه المتطلبات، مما يدعو إلى ضرورة إشراك أعضاء هيئة التدريس في وضع الخطة الإستراتيجية وتحديد أهدافها، وكذلك إشراكهم في وضع الخطة التنفيذية، وهذا ما يتفق مع دراسة (لمياء أحمد ٢٠٠٥) (٦٦) والتي جاء فيها أن من أهم آليات تحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي ضرورة أن تكون للمؤسسة التعليمية رسالة واضحة ومحددة وتصاغ الأهداف من خلال مشاركة جميع العاملين بالكلية في إعدادها. مما يلزم ضرورة توفير برامج تدريبية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم في هذا المجال.

جدول رقم (٠١) يوضح استجابات أعضاء هيئة التدريس حول توفر متطلبات المعيار الثاني (السلطات والإدارة)

تابع جدول رقم (١٠) يوضح استجابات أعضاء هيئة التدريس حول توفر متطلبات المعíار الثاني (السلطات والإدارة)

١٨	ترجع تأثير التدريبات في المدى على تطبيق النظام	٣٤٨	٤.٢	٢	١٤.٦	٧	٣٥.٤	١٧	٢٠.٨	١٠	٢٥.٠	١٢
١٩	الإصرار على تطبيق النظام	٣٠٨	١٨.٨	٩	١٢.٥	٦	٢٠.٨	١٠	٣٧.٥	١٨	١٠.٤	٥
٢٠	إيجاد ملخص لبياناته	٣٠٨	١٣.٣	٣	٣٤٤	٤	١٢.٥	٦	٢٢.٩	١١	٣٩.٦	٩
٢١	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	٨.٣	٤	١٢.٥	٦	٢٢.٩	١١	٣٩.٦	١٩	١٥.٧
٢٢	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	١٤	١٣.٥	٤	١٢.٥	٦	٢٢.٩	١١	٣٩.٦	٨
٢٣	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	٣٠٧	٨.٣	٤	١٢.٥	٦	٢٢.٩	١١	٣٩.٦	١٩
٢٤	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	٣١٧	٨.٣	٤	١٢.٥	٦	٢٢.٩	١١	٣٩.٦	١٩
٢٥	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	٣٢٧	٨.٣	٤	١٢.٥	٦	٢٢.٩	١١	٣٩.٦	١٩
٢٦	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	٣٣١	٤.٢	٢	٢٢.٩	١١	٣١.٣	١٥	٢٠.٨	١٠
٢٧	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	٣٣١	٤.٢	٢	٢٢.٩	١١	٣١.٣	١٥	٢٠.٨	١٠
٢٨	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	٣٣١	٤.٢	٢	٢٢.٩	١١	٣١.٣	١٥	٢٠.٨	١٠
٢٩	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	٣٣١	٤.٢	٢	٢٢.٩	١١	٣٥.٤	١٧	٢٢.٩	١١
٣٠	تقديم برامج لتطوير الإدارية	٣٠٨	٣٤٤	٣٣١	٤.٢	٢	٢٢.٩	١١	٣٥.٤	١٧	٢٢.٩	١١

المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بالمعيار الثاني (السلطات والإدارة) توفر بعض من المتطلبات المتعلقة به ، فهناك إحدى عشر عبارة منها قد جاءت الاستجابة عليها متوازنة بدرجة عالية، من بينها وجود هيكل تنظيمي ملائم، وجود وحدات إدارية تتفق مع احتياجات الكلية، وتقديم الإدارات المتخصصة الخدمات والدعم، ووجود قنوات اتصال كافية للتواصل مع الإدارة، وغير ذلك مما يساعد على تحقيق الجودة والاعتماد، مقابل عشر عبارات توافرت بدرجة متوسطة، كان من بينها العبارات التي تدور حول إتاحة الإدارة العمل وفق متطلبات الخطة الإستراتيجية، والرضا عن اختيار القيادات الإدارية، وتتوفر قواعد بيانات للمعلومات الإدارية، وعدم وجود خطة للتدريب وتنمية المهارات لأعضاء هيئة التدريس، مما يوضح قلة توفر العديد من المتطلبات الخاصة بهذا المعيار، الأمر الذي قد يؤثر على قدرة الكلية على تحقيق الجودة والحصول على الاعتماد، كما يتضح أن العبارات التي حصلت على الأربع مراتب الأخيرة هي عبارات تدور حول وحدة إدارة الجودة بالكلية من حيث وضوح آلية عملها، وقيامها بنشر ثقافة الجودة، والإجراءات التي تتبعها لتقدير التقارير والبرامج ومدى توفر الإمكانيات المناسبة للوحدة(قد يبرر هذه النتيجة كون وحدة الجودة أنشئت حديثاً في الكلية، ولم يتم بعد استكمال التجهيزات والمتطلبات اللازمة لممارستها مهامها، والأعضاء غير متفرغين، ولم يتلقوا التدريب الكافي لإدارة الوحدة)، مما يدعو إلى ضرورة تفعيل وحدة إدارة الجودة بالكلية، وتقديم الدعم اللازم لممارسة مهامها وأنشطتها، التي من بينها نشر ثقافة الجودة لجميع العاملين بالكلية، وهذا ما يتفق مع دراسة (المتولي بدیر ٤)(٢٠٠٤) ودراسة(هالة مغاوری ٦٨)(٢٠٠٧) حيث أكدنا على أهمية و ضرورة نشر ثقافة الجودة والاعتماد بين جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية، وعقد اللقاءات والندوات لتحقيق ذلك.

جدول رقم (١) (١) يوضح استجابات أعضاء هيئة التدريس حول توفر متطلبات المعيار الثالث (التعلم والتعليم)

النوع	الاستجابة	موافق										غير موافق									
		%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
الاستجابات																					
موافق بسذاجة	موافق	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٣٠	تناسب لمطلب المعلم بالبياناتسوق العمل																				
٣١	متوسط واعظ وجعل للمعلم للخطب والمدرس																				
٣٢	متلقي للبيانات المتقدمة من أبناء المدارس التعليم																				
٣٣	يدرس الطلاب المعلمات الأساسية بالرواية، اقدرها، الهدى																				
٣٤	تناسب طرق المدرس لبيانات المعلمات المساعدة.																				
٣٥	يوجد براءات المعلم المعلمات المساعدة وخبر																				
٣٦	لأقسام المعلمات الموردة للمربي في المعلمات المساعدة.																				
٣٧	يعلم المعلمات الموردة للبيانات المساعدة للبيانات.																				
٣٨	يستخدم المعلمات الموردة للبيانات المساعدة للبيانات.																				
٣٩	يطلب المعلمات المساعدة لبيانات المساعدة.																				
٤٠	تناسب عدد المعلمات التي يلقيها المعلمات المساعدة.																				
٤١	يعلم المعلمات الموردة المعلمات المساعدة.																				
٤٢	يتوفر للكلية موقع لبيانات عن جدول المعلمات وبيانات.																				

المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بالمعيار الثالث (التعلم والتعليم) أن توافر متطلبات هذا المعيار جاءت بدرجة عالية على مستوى عبارات المعيار، فهناك تناسب بين البرامج التعليمية وسوق العمل، ويكتب البرنامج التعليمي الطلاب المهارات الأساسية اللازمة لممارسة المهنة، وهناك توصيف واضح ومعلن للبرامج التعليمية. عدا العبارات ذوات الأرقام (٤١، ٣٨، ٣٥، ٤٠)، فقد جاءت بدرجة متوسطة وهي العبارات التي تدور حول إجراءات المراجعة الدورية للبرامج التعليمية، ومخرجات العملية التعليمية التي لا تتطابق مع أهداف البرنامج التعليمي ، وعدم استخدام أساليب متنوعة لتقدير الطلاب، وعدم توافر موقع للكتابة على شبكة الانترنت، مما يوضح أن هناك بعض جوانب القصور في توفر العديد من متطلبات هذا المعيار، والتي يجب العمل على علاجها ليتسنى للكتابة تحقيق الجودة، ومن ثم الحصول على الاعتماد، وهو ما يتفق مع دراسة (عبد العظيم مصطفى ٢٠٠٩) والتي أكدت على ضرورة التقييم والمراجعة للبرامج التعليمية في المؤسسات التعليمية، وتحديد جميع العوامل المؤثرة في جودة التعليم، والعمل على تحديد حاجات المجتمع الذي تخدمه أكاديمياً وتربوياً.

جدول رقم (١٢) يوضح استخدامات بعض هيئة التدريس حول توفر متطلبات المعيل الرابع (مصادر التعلم)

النوع	البيانات	المعلم									
		الموافق	غير موافق	محدود	موافق	غير موافق	محدود	الموافق	غير موافق	محدود	
النوع	الموسيقى	الفنون	العلوم	الرياضيات	اللغات	الدراسات	الفنون	العلوم	الفنون	العلوم	
العنوان الرابع : مصادر التعلم											
٣١	يتوفر بلائحة المراجع والورقات الدراسية الدالة.	١	٢٩٤	١٨٨	٩	٢٢.٩	١١	٢٢.٧	٨	١٨.٨	٩
٣٢	يتوفر بلائحة التجهيزات المازمة لخدمات التعليم وقواعده البيانات.	٣	١٦٥	٢٣٧	٣٧.٥	١٨	٣٣.٣	١٦	٦.٣	٣	١٠٤
٣٣	يتوفر بلائحة المكتويات المعلومات وخدمة الأفراد والمتدربين.	٤	١١٩	١٩٠	٥٢.١	٢٥	٢٥.٥	١٢	٨.٣	٤	١٠٤
٣٤	يتوفر بلائحة عدد كتاب من الماشرعين ذوى المؤهلات وألقابهم.	٥	١١٠	٥٨.٣	٢٨	٢٠.٨	١٠	٦.٣	٣	١٤.٥	٧
٣٥	يستخدم وسائل تعلم متقدمة مع المقررات الالكترونية للدراسة.	٦	١١٠	١٧٧	٥٨.٣	٢٨	٢٠.٨	١٠	٦.٣	٣	١٤.٥
٣٦	يتوفر لدى المعلم معدات كافية لدعم مفهوم المعلم.	٧	١٣٠	٢٠٠	٥٤.٢	٢٦	١٢.٥	٦	٢٠.٣	١٠	٤.٢
٣٧	يتوفر أداة لتصدير المعلم المحمولة لوضع كتبها في المعلم.	٨	٣٣.٣	٣١.٣	١٦.٧	٨	٣١.٣	١٥	١٤.٦	٧	٤.٢
٣٨	استخدامها في تحفيز البرنامج.	٩	٣٧.٥	٣٧.٥	١٨	٢٠.٨	١٠	٢٩.٢	١٤	٤.٢	٢

المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يتضح من الجدول السابق والمرتبط بالمعيار الرابع (مصادر التعلم) أن جميع عبارات هذا المعيار جاء تحققها بدرجة ضعيف أو ضعيف جدا، عدا عبارة واحدة فقط جاءت درجة تتحققها بتقدير متوسط والمرتبطة بتوافر مراجع ودوريات حديثة كافية بالمكتبة وتعزي هذه الاستجابة نظراً لوجود بعض الكتب بالمكتبة ، إلا أنها لا تغطي التخصصات الموجودة بالكلية، ولا تكفي احتياجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومتطلباتهم من حيث التنوع، والحداثة، والعدد. ويؤكد ما أظهرته نتائج هذا المعيار على أن توافر مصادر التعلم بالكلية يشوبها الكثير من أوجه القصور التي تؤثر على الوفاء بمتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي، لذا فهناك ضرورة لتوفير المراجع والدوريات الحديثة، والأعداد الكافية من العاملين والذين يتمتعون بمؤهلات وخبرات تتوافق وتتناسب مع متطلبات الجودة، بالإضافة لحاجة المكتبة للتجهيزات الضرورية كخدمات التصوير وخدمة الانترنت ووسائل تعلم تتوافق مع التطورات الأكademie الحديثة، والكثير من التحسين والتطوير في هذا المجال، وهو ما يتتفق مع دراسة كل من (لمياء أحمد ٢٠٠٥) (٧٠)، و(عادل ألأبنا وسامي عمارة ٢٠٠٥) (٧١) حيث أكدتا على أن من أهم متطلبات الجودة والاعتماد ضرورة وجود مكتبة مزودة بالموارد المعلوماتية الكافية والضرورية لتحقيق رسالتها والغرض منها، مثل معامل الكمبيوتر، والقواميس، والممعاجم اللغوية ، مع توفير أعداد كافية من الفنيين والعاملين بالمكتبة ودعمها بما يسمح بتلبية احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

جدول رقم (١٣) يوضح استجابات أعضاء هيئة التدريس حول توفر متطلبات المعيار الخامس (المرافق والتجهيزات)

النحوذ	الاستجابة	موافق			غير موافق			مختلف			غير موافق			موافق			غير موافق			غير موافق				
		%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
العنصر السادس: المرافق والتجهيزات																								
٥٠	لدي الكلية ببراد عاليه توفر ما تستحق إليه	٥	١٠٤	٦.٣	٣	٣٣٣	١٦	٤٣.٨	٢١	٦.٣	٣	١٠٤	٥	٣٨١	٦.٣	٢١	٤٣.٨	٢١	٦.٣	٣	١٠٤	٥	١١٨	٦.٣
٥١	العالية التعليمية من أحقر وخدمات.																							
٥٢	مساحة المبني تتاسب مع احتياجات الطلبة.																							
٥٣	توفر المبنى واجهات لامرأة التعليم الأولي والدراسات.																							
٥٤	موديل المعلم - مدرس - تلميذ ... إلخ في غرفة لطلاب.																							
٥٥	الإيجار والمعدات والمعلمون حرية به مسؤوليتها بحسب شكلها.																							
٥٦	تناسب المطلقة والصالح الشخصى لطلاب الكلية .																							
٥٧	تناسب المطاعات والمطعام مع اعداد الطلاب .																							
٥٨	القدرات المدرسية مجهزة بالاحتياجات ومتطلبات																							
٥٩	تتفق خطط المواد الدراسية .																							
٦٠	لهم في كلية مدخلات ادارية (ملاويه) (ملاويه) (ملاويه)																							
٦١	تتوفر أماكن ذات تجهيزات ملائمة لدراسة																							
٦٢	الأنواع المختلفة للأثاث المدرسي .																							
٦٣	عدد الدساتير الأذوية المكتسبة إلى اعتماد عدد																							
٦٤	اطلاب وطالبات وطالبات مناسب																							

المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يتبيّن من الجدول السابق الذي يوضح استجابات عينة الدراسة على ما يتعلّق بالمعايير الخامس (المراافق والتجهيزات) أنه قد حصلت خمس عبارات على درجة متوسط ، وهي ما تتعلّق بكميّة الميزانية ل توفير احتياجات العملية التعليمية، والنظافة والمناخ الصحي لمباني الكلية، و المناسبة المعامل والقاعات الدراسية لأعداد الطّلاب، كما حصلت ست عبارات على درجة ضعيف، فهناك عدم تنااسب بين مساحة المباني و احتياجات العملية التعليمية بالكلية، وعدم كفاية المعامل بأنواعها المختلفة لأعداد الطّلاب، واحتياجاتهم التعليمية، إلى جانب عدم وجود معامل ذات أجهزة حديثة، وعدم وجود أماكن مناسبة لممارسة الأنشطة الطّلابية المختلفة، وقد يرجع ذلك إلى أن جميع مباني الكلية مستأجرة ولا تصلح للتعليم الجامعي، وذلك لأنّها لم تصمّم لممارسة العملية التعليمية الجامعية، مما يبيّن أن هناك العديد من أوجه القصور في توافر متطلبات هذا المعيار، و يؤكّد على ضرورة الاهتمام بما يتعلّق بتوفير ميزانية كافية لتلبية احتياجات الكلية، من حيث وجود مباني وقاعات ومعامل تتناسب مساحتها، و تجهيزاتها مع أعداد الطّلاب، ومتطلبات العملية التعليمية الجامعية، وكذلك تمشيّها مع متطلبات معايير الجودة والاعتماد، وهذا ما يتّفق مع دراسة كل من (إحسان الحلبي و مريم سلامة ٢٠٠٤) (٧٢) و دراسة (صفاء عبد العزيز و سلامة حسين ٢٠٠٥) (٧٣)، حيث أكدتا على ضرورة توفير مباني تعليمية جيدة، وكذا المستلزمات التعليمية بكافة القاعات الدراسية، وتوفير موارد مالية ثابتة وكافية لمقابلة الاحتياجات التعليمية. كما يلزم العمل على تخصيص أماكن لممارسة الأنشطة الطّلابية، وتوفير أجهزة الأمن والسلامة، وهي الجوانب التي كشفت نتائج الدراسة عن عدم توفّرها ، مما يؤثّر بالسلب على جودة العملية التعليمية بالكلية، وعلى تأهيل الكلية لتحقيق الجودة و الحصول على الاعتماد .

جدول رقم (٤) بنوبيج استجابات أعضاء هيئة التدريس حول وعي أعضاء هيئة التدريس بثافة الجودة والاعتماد الأكاديمي

النوع	الاستبيان										الكلامي
	غير ملئ	ملئ	غير ملئ	ملئ	غير ملئ	ملئ	غير ملئ	ملئ	غير ملئ	ملئ	
لتحقيق المطلوب من الكوادر، وللإعتماد الأكاديمي:											
١	لدي معرفة بأهمية الجودة في التعليم	نعم	نعم								
٢	لأكاديمي ومتخصص في التعليم	نعم	نعم								
٣	لوريث لأعمال من أهم المفترضات التي يبني عليها التعليم الجودة.	نعم	نعم								
٤	لدي فرصة بالذات لاستخدام المعرفة والخبرة والأدلة الأكاديمية	نعم	نعم								
٥	للسنة المالية لعام الجودة	نعم	نعم								
٦	لأداء الطلاب في أعضاء هيئة التدريس لا يعتمد عليهم التعليم الجودة.	نعم	نعم								
٧	لدى خبرة كافية يجري جميع الأنشطة في إطار ضمان الجودة.	نعم	نعم								
٨	أدارته في تحديد رفع إدراة القسم	نعم	نعم								
٩	يستخدم لم تطبيق SWOT	نعم	نعم								
١٠	لحرص على انتظام على إصدارات لبيانات الاعتماد الأكاديمي.	نعم	نعم								

المتوسط الثاني من ٥ درجات

من الجدول السابق بشأن التعرف على مستوى وعي أعضاء هيئة التدريس بتقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي، يتضح أن معظم الاستجابات جاءت لصالح الاستجابة موافق بدرجة عالية ، في حين سجلت عبارتين تقدير متوسط، مما يعني أن لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم والآداب ببنينج معرفة بمتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي وهو متطلب هام لتحقيق الجودة في أي مؤسسة تعليمية، وقد يرجع ذلك إلى قيام عمادة التطوير الجامعي بجامعة طيبة بتوفير عدة لقاءات ودورات لمتخصصين في الجودة، لتعريف أعضاء هيئة التدريس بالكلية بالجودة والاعتماد، كتمهيد لنشر ثقافة الجودة ، إلا أن ذلك لا يعد كافيا لإلمام أعضاء هيئة التدريس بالكلية ، بكل ما يتعلق بالجودة والاعتماد ، ومتطلبات تحقيقها، وأدوارهم ومهامهم ليتسنى للكلية تحقيق الجودة ، والحصول على الاعتماد الأكاديمي، مما يلزم معه وضع آلية لتدريب أعضاء هيئة التدريس بالكلية، لتنمية مهاراتهم الخاصة بالجودة والاعتماد، وهذا ما يتفق مع دراسة (إحسان الحلبي ومريم سلامة ٢٠٠٤) (٧٤) ، ودراسة (وفاء عون ٢٠١٠) (٧٥)، حيث أكدتا على ضرورة تقديم دورات تدريبية مفصلة لأعضاء هيئة التدريس، خاصة بكل معيار، وإعطاء معلومات عن نماذج الجودة، والهيئات العالمية للجودة والاعتماد ومعاييرها، والعمل على عقد مؤتمرات إقليمية وعالمية خاصة بالجودة والاعتماد.

جدول رقم (٥) يوضح استجابات أعضاء هيئة التدريس حول صعوبات تحقيق الجودة والإعتماد الأكاديمي

الموسط الثاني من ه درجات

يتبيّن من الجدول السابق الذي يوضح نتائج الاستجابات على المحور الثالث بشأن صعوبات تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، وجود صعوبات فعالية تحول دون تحقيقها بالكلية، فقد حصلت إحدى عشر عبارات من عبارات المحور على تقييم بدرجة عالية، في حين حصلت ثلاثة عبارات على درجة متوسطة. و يتبيّن أن من أكثر الصعوبات شدة، ضعف التحديد الدقيق لمعايير الجودة والاعتماد ، وحاجة إجراءات التوثيق لوقت وجهد، وعدم وجود دعم وحواجز عمل لتحقيق الجودة، وقد يرجع ذلك إلى أن بعض أعضاء هيئة التدريس ليس لديهم الدرأية الكافية بالجودة ولم يتربوا بشكل كافي على كل ما يتعلق بها، مما يؤكد على احتياج أعضاء هيئة التدريس بالكلية لتنمية مهاراتهم العلمية والمهنية والتدريب على كيفية ممارسة أدوارهم في ظل تطبيق الجودة والاعتماد ، وهذا ما يتفق مع دراسة (محمد الخطيب ٢٠٠٤) (٧٦) حيث أكدت على ضرورة وضع نظام خاص بالنما العلمي و المهني لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، يتسم بالإلزامية، ويفترن بمجموعة من الحواجز التشجيعية المناسبة. كذلك كان من أهم الصعوبات عدم وجود خطة وآلية لتوفير متطلبات الجودة والاعتماد وتطبيقهما ، وعدم توفر إمكانات مادية وبشرية لتطبيق الجودة والاعتماد، و انخفاض مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات، بالإضافة إلى قلة استخدام تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية (وقد يرجع ذلك إلى قلة توفر الأجهزة والأدوات اللازمة، وقلة الصيانة الدورية لها)، مما يلزم معه العمل على إيجاد حلول لجميع الصعوبات وأوجه القصور التي تحول دون تحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي بالكلية.

و للإجابة على السؤال: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي وسبل تطبيقها والصعوبات التي تحول دون تحقيقها تعزي لاختلاف متغير (النوع) :

**جدول رقم (١٦): يوضح نتائج اختبار(t) لمتوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو
محاور الدراسة تبعاً لمتغير النوع**

مستوى الدلالة	قيمة(t)	درجات الحرية	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
0.312	1.014	46	6.22	47.35	144.53	ذكور
			2.68	35.02	138.60	إناث

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a = 0.05$) ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير النوع (ذكور- إناث) ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.014) ، وبلغ المتوسط الحسابي للذكور (144.53) بينما بلغ المتوسط الحسابي للإناث (138.60) وربما تعزي انعدام تلك الفروق لعدم وجود ثمة ارتباط بين الجودة والاعتماد ك مجال بمحاورها المختلفة ومتغير النوع .

وبالنسبة للإجابة على السؤال: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي وسبل تطبيقها والصعوبات التي تحول دون تحقيقها تعزي لاختلاف متغير(التخصص)

جدول (١٧): يوضح نتائج اختبار(t) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة تبعاً لمتغير التخصص

مستوى الدلالة	قيمة(t)	درجات الحرية	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
0.398	0.848	46	3.12	19.96	102.17	علمي
			2.75	23.62	98.47	أدبي

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص (علمي - أدبي) ، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (0.848) وبلغ المتوسط الحسابي للعلمي (102.17) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي للأدبي (98.47) وربما تعزى عدم وجود فروق لتقارب قيم المتوسط الحسابي بين التخصص العلمي والتخصص الأدبي على حد سواء وربما يعود ذلك إلى اهتمام كلا التخصصين بالجودة والاعتماد فليس هناك ثمة ارتباط بين التخصص العلمي أو الأدبي بالجودة والاعتماد، فكلا التخصصين يهتم بالجودة بكافة مستوياتها.

التصور المقترن

من خلال نتائج الدراسة الحالية بشقيها النظري والميداني، والتي أكدت على وجود مجموعة من المشكلات التي تتعلق بتوافر المتطلبات الازمة للجودة والاعتماد الأكاديمي، والتي قد تحول دون تحقيقها، مما يتطلب وضع تصور مقترن للمتطلبات والآليات الازمة لتحقيق الجودة والاعتماد بكلية، وذلك وفقاً لما يلي:

الهدف من التصور المقترن:

- يهدف التصور المقترن إلى محاولة تحقيق متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنجع على ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي وذلك من خلال ما يلي :
- وضع مجموعة من المتطلبات لمحاولة تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والآداب ببنجع.
- اقتراح مجموعة من الآليات لتنفيذ هذه المتطلبات.

محتوى التصور المقترن:

أولاً: المحور الأول: المتطلبات الخاصة بتحقيق الجودة والأعتماد الأكاديمي
وفق بعض المجالات المعتمدة:
المعيار الأول: الرسالة والغايات والأهداف
من خلال ما توصلت إليه الدراسة الميدانية في هذا المحور تقترح الدراسة ما يلي:

- العمل على توعية أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب والمجتمع المحلي برؤية ورسالة الكلية ومدى أهميتها، وأآلية تحقيقها، وان يكون ذلك بصورة دورية وخاصة لمنسوبي الكلية الجدد.
- ضرورة إشراك الأطراف المستفيدة من مخرجات كلية العلوم والأداب في صياغة رؤية ورسالة الكلية، والمراجعة الدورية لمحتواها وصياغتها بصورة مستمرة لتنواكب مع المتغيرات المحلية والعالمية.
- عمل الدراسة الذاتية لكلية العلوم والأداب ببنجع ، لبيان نقاط القوة والضعف بها، والفرص والتهديدات، وتحديد أهداف إستراتيجية طويلة المدى للكلية، وان تكون من المرونة بحيث تسمح بإدخال التعديلات عليها إذا استدعي الأمر، وعرض هذه الأهداف على الأطراف المختلفة داخل الكلية وخارجها ومراجعتها وتطويرها باستمرار.
- وضع جدول زمني لتنفيذ الخطة التنفيذية، بحيث يمكن مراجعتها وتقييمها.

المعيار الثاني: السلطات والإدارة

بناء على نتائج الدراسة الميدانية حول هذا المحور يمكن اقتراح ما يلي:

- العمل على تحديث وتطوير إدارة الكلية، والاهتمام باختيار القيادات المبدعة المقتنة بالتغيير والقادرة على تقويض السلطة ، وتقديم الدعم لجميع العاملين بالكلية، وذلك من خلال معايير محددة، مع العمل على إشراك أعضاء هيئة التدريس في اختيار القيادات.

- توفير نظام جيد للاتصال بين جميع العاملين في الكلية، وبين إدارة الكلية على المستوى الأفقي والرأسي.
- وضع خطة تدريبية لتنمية المهارات الإدارية للقيادات، والإداريين تتضمن تحديد المهارات الازمة، والجدول الزمني لتنفيذها، وسبل تقييم نتائجها.
- توفير قاعدة بيانات عن الطلبة، والإمكانات المادية والتعليمية للبرامج الدراسية، واحتياجات سوق العمل، والبرامج العلمية، وقاعدة بيانات عن كل ما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس، والشئون المالية والإدارية.
- وضع خطة لتنمية الموارد الذاتية للكتابة للإسهام في توفير احتياجات ومستلزمات الكلية، على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد.
- تفعيل وحدة إدارة الجودة بالكلية وتوفير كافة الإمكانيات الازمة لممارسة أنشطتها المختلفة.
- التعرف على مشكلات أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة ، والعمل على حلها.

المعيار الثالث: التعلم والتعليم:

- من خلال نتائج الدراسة الميدانية حول هذا المحور تقترح الدراسة ما يلي:
- تقييم البرامج والمقررات الدراسية بالكلية ومراجعتها بشكل دوري، من خلال لجنة من الخبراء والمتخصصين لتوافق مع التطورات العالمية الحديثة.
 - إشراك الأطراف المستفيدة من مخرجات كلية العلوم والآداب ببنجع في تطوير برامجها، ووضع آلية للتعاون مع كليات العلوم والآداب على المستوى الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات.
 - تحديد مواصفات محددة لمخرجات البرامج لكلية العلوم والآداب ببنجع.
 - إنشاء وحدة متخصصة في تطوير طرق التدريس، بحيث تعمل على إدخال الاستراتيجيات الحديثة للتدريس، ووضع خطة للتدريب على استخدام مصادر التعليم الحديثة، وتفعيل الاهتمام بالأنشطة الاصفية للمقررات الدراسية.

- وضع خطة لتنمية الموارد التعليمية بالكلية، وتحديثها باستمرار بما يتناسب مع التطورات المحلية والدولية.
- توفير نظام تقويم شامل لجميع المقررات الدراسية بالكلية يكون معلوماً للجميع، متعدد الأسلوب ومستمر طوال الفصل الدراسي، وأن يكشف عن درجة تحقق أهداف البرامج وبيان مواطن القوة والضعف بها.
- توفير موقع الكتروني للكلية للإعلان عن كل ما يتعلق بالعملية التعليمية بالكلية.

المعيار الرابع: مصادر التعليم

- على ضوء نتائج الدراسة الميدانية حول هذا المحور ظهر العديد من أوجه القصور لذلك تقترح الدراسة ما يلي:
- تحديث مكتبة الكلية من خلال توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة، وربطها بالشبكة الدولية للمعلومات، والمكتبات المحلية والإقليمية والعالمية.
- توفير الكتب والمراجع والمجلات العلمية (العربية والأجنبية) الحديثة في فروع العلم المختلفة وتحديثها باستمرار.
- توفير الآلات الخاصة بالتصوير والتجليد بما يلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- توفير عدد مناسب من العاملين المتخصصين بما يتناسب مع أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وتدعيمهم باستمرار على كل ما هو جديد في مجال المكتبات.
- استخدام الحاسوب الآلي في الفهرسة والتبويب وجميع العمليات الإدارية، لسرعة تلبية احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- أن تعمل المكتبة على اقتناص قواعد المعلومات التي تلبى احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في كل المجالات.

- أن تتيح المكتبة فرص التدريب والتعلم الذاتي للطلبة وأعضاء هيئة التدريس في مجالات الحاسوب الآلي وشبكات المعلومات، وطرق الوصول إلى الواقع على الشبكات، وتخزين وطباعة المعلومات المرغوب فيها.
- المعيار الخامس المرافق والتجهيزات:
- من خلال نتائج الدراسة الميدانية حول هذا المحور تقترح الدراسة ما يلي:
- تخصيص ميزانية للكلية تساعدها على تحقيق رسالتها وتطلعاتها، مع وضع خطة لتوزيع هذه الميزانية وفقاً لمتطلبات العملية التعليمية بها.
- العمل على توفير مباني تصلح للتعليم الجامعي تتناسب مع أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الحالية والمستقبلية.
- العمل على زيادة عدد القاعات الدراسية بما يتاسب وأعداد الطلاب، وتزويدها بتكنولوجيا التدريس الحديثة.
- زيادة المعامل وتطويرها وإمدادها بالتجهيزات الحديثة، ودعمها بالكوادر الفنية اللازمة لتشغيلها وصيانتها، ومراعاة تناسبها مع أعداد الطلبة في التخصصات المختلفة.
- توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتحقيق الأمن والسلامة، وتوسيعه جميع العاملين والطلبة بكيفية استخدامها.
- توفير أجهزة الحاسوب الآلي بما يتاسب مع أعداد العاملين والطلاب بالكلية، وتوفير خدمات الانترنت، وإتاحة مصادر التعلم الحديثة لهم.
- العمل على توفير أماكن ذات تجهيزات حديثة لممارسة جميع الأنشطة الطلابية بما يتاسب مع أعداد الطلبة (ورش- معلم- قاعات- ملاعب- مسارح...الخ)
- العمل على زيادة المرافق وصيانتها، بما يتاسب مع أعداد العاملين والطلبة.

ثانياً: المحور الثاني وعى أعضاء هيئة التدريس بثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تقترح الدراسة ما يلي:

- العمل على نشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية وذلك بعقد الدورات وورش العمل، تتسم بإلزامية الحضور.
- تعريف أعضاء هيئة التدريس بأهم نماذج الجودة والاعتماد الأكاديمي وأهم تطبيقاتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- وضع دليل يحدد مهام وواجبات أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة.
- تحديد المشكلات التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس وهم بصدده العمل على تطبيق الجودة والاعتماد بالقسم والكلية.
- العمل على تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية ونظرائهم في الكليات الأخرى على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- العمل على وضع خطة تستهدف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالكلية، على أن تتضمن برامج تدريبية وفقاً ل الاحتياجات الفعلية لأعضاء هيئة التدريس، سواء على المستوى التخصصي أو المهني.
- وضع آلية تيسير لأعضاء هيئة التدريس الحصول على احتياجاتهم التدريبية.
- تحديد البرامج التدريبية بحيث تتكامل مع المهارات الحالية والمستقبلية لأعضاء هيئة التدريس.
- اختيار مدربين بمهارات عالية (من داخل الجامعة أو خارجها) مع العمل على الاستعانة بمدربين ومتخصصين على المستوى الدولي.
- إعداد أماكن للتدريب مجهزة بأحدث الأساليب التكنولوجية الازمة لجميع البرامج التدريبية.

- تحديد طرق وأساليب التدريب، مع إعداد المطبوعات الخاصة به، مع تقييم الأداء بعد التدريب.
- العمل على تحفيز ودعم أعضاء هيئة التدريس بالكلية للمشاركة بالندوات والدورات والمؤتمرات محلياً وإقليمياً ودولياً.

المحور الثالث: صعوبات ومعوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي

بناء على ما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج حول هذا المحور، تقترح الدراسة ما يلي:

- العمل على توضيح المفاهيم والأسس الخاصة بالجودة والاعتماد على ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية، لجميع أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكلية بشكل مستمر.
- توعية أعضاء هيئة التدريس بأهمية الجودة، والاعتماد والنتائج الإيجابية لتطبيقها، من خلال عقد الندوات وإعداد النشرات حول مفهوم وثقافة وإجراءات الجودة والاعتماد.
- إعداد وتنظيم برامج تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس للتدريب على مهارات تطبيق معايير الجودة والاعتماد، والتحسين المستمر.
- منح وحدة الجودة بالكلية الإمكانيات والسلطات التي تمكّنها من ممارسة مهامها وأنشطتها المختلفة.
- صقل خبرات فريق الجودة بالكلية وتنمية مهاراتهم وقدراتهم فيما يتعلق بالجودة والاعتماد من خلال إلماهم بالدورات والندوات وورش العمل في مجال الجودة والاعتماد.
- تقوية التواصل بين وحدة الجودة بالكلية ووحدات الجودة في الكليات المناظرة، وبينها وعمادة الجودة بالجامعة.

آليات تنفيذ التصور المقترح:

يتطلب تنفيذ التصور المقترح لتحقيق متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم والأداب ببنبع على ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مجموعة من الآليات نوردها فيما يلي:

- ترسیخ ثقافة التطوير، ونشر ثقافة الجودة والاعتماد لدى جميع العاملين بالكلية والطلاب ، وذلك من خلال إقامة الدورات التدريبية، والندوات، وورش العمل، حول الجودة والاعتماد الأكاديمي من حيث أهميته وأهدافه ومتطلبات وإجراءات تطبيقه.
- تحديد العناصر التي تساعد على تحقيق متطلبات الجودة والاعتماد، والعناصر التي تعرقل تحقيقها ووضع حلول لها.
- تدريب الهيئة الإدارية بالكلية (العميد- الوكلاء- رؤساء الأقسام) على أدوارهم الجديدة في ظل الجودة والاعتماد.
- العمل على توفير أعضاء هيئة تدريس ذوى مهارات وخبرات مرتفعة، وعقد دورات تدريبية متخصصة لهم في مجال الجودة والاعتماد.
- عقد دورات تدريبية للإداريين بهدف نشر ثقافة الجودة والاعتماد وإجراءات تطبيقها، وتنمية مهارات التقويم الذاتي لديهم.
- توفير المباني والتجهيزات الحديثة التي تتطابق مع متطلبات و معايير الجودة والاعتماد، وبما يحقق أهداف الكلية.
- توفير الأجهزة الحديثة اللازمة للعمليات التعليمية والإدارية بالكلية.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير المعدات والأجهزة والكتب والدوريات والمراجع الحديثة، والدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والإداريين، وكذلك توفير الاعتمادات المالية اللازمة لممارسة النشاطات اللامنهجية بالكلية.

- تشكيل لجان لمراجعة البرامج والمقررات الدراسية، واستراتيجيات التدريس والتقويم بالكلية بحيث تساير التطورات العلمية والتكنولوجية.
- تحديد احتياجات المجتمع المحلي من مخرجات كلية العلوم والتربية ببنين من حيث التخصصات المطلوبة الحالية والمستقبلية، ومواصفات الخريجين، وذلك من خلال المؤتمرات والندوات التي تنظمها الكلية بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع المحلي.
- تفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي ، بتقوية الصلات بين الكلية والمؤسسات المجتمعية، للارتقاء بجودة العملية التعليمية، وتلبية احتياجات المجتمع المحلي.
- إنشاء موقع لوحدة الجودة، بالإضافة إلى موقع للكلية، على بوابة الجامعة الإلكترونية، لنشر ثقافة الجودة، بحيث يحتوى على جميع المعلومات المتعلقة بالجودة والاعتماد الأكاديمي.
- قيام وحدة الجودة بالكلية بوضع خطط للجودة والاعتماد، والعمل على تكوين لجان لقيادة الجودة بالكلية، مثل لجنة تنمية الجودة، ولجنة تقويم الجودة.
- قيام وحدة الجودة بالكلية بوضع قاعدة معلومات تحتوى على وسائل الاتصال بجميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية.
- العمل على إرضاء جميع العاملين بالكلية من خلال قياس رضاهم عن الوظيفة والتعرف على احتياجاتهم ومتطلباتهم والعمل على إشباعها.

المراجع

- ١- الجاندورتيانافيرير: تقييم النظم التعليمية مدخل إلى الملف المفتوح،
مجلة مستقبليات،القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو،المجلد(٢٨)،
العدد(١)، مارس ١٩٩٨.
- ٢-Arockiasamy, Sand Prasad ,B ,Krishna: "Quality Sustenance In Higher Education Through Accreditation", (ICDE) International Conference, New Delhi, 19-23 November, 2005.
- ٣-Smis, Serbrenia.J. and smis,Ronald R: Total Quality management in Higher Education Is It working? Why or why not? Lonon,praeger,1995 ,p.10.
- ٤-Riley ,J.B.,:Total Quality Management in higher Education ,Higher Education, vol.16,no.2,1992.
- ٥-Hazzard ,terry:the strengths and weakness of total Quality management in Higher Education, new Directions for Institutional Research, No,71, Total Quality Management in Higher Education,vol.18,No.3,1993.
- ٦-Baldwin,Gay: An Australian Approach to Quality in Higher Education ,the case of monash University ,in: standards and Quality in Higher Education, Edited by:John Bernnan, et al.,op-cit.,p.p.28-287.
- ٧- المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQAE) متاح في
http://www.aqaan.org/HTMLWebsite/site_content_what_is_aqann_ar.html
- ٨- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة: توقيع مذكرة تفاهم بين
مكتب اليونسكو الإقليمي والمجلس الاسترالي للأبحاث التربوية لخدمة التطوير
التربوي في المنطقة العربية. متاح في <http://www.unesco.org>
- ٩- للمزيد راجع:
 - <http://ksu.edu.sa/sites/ksuarabic/pages/home.aspx> at:8-8-2010
 - <http://www.mohe.gov.sa/ar/pages/default.aspx> at:8-8-2010
- ١٠- عبد الله بن إبراهيم العجافي: دراسة حالة عن تأكيد الجودة في جامعة الملك سعود، مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكلية التربية في الوطن العربي - رؤية وتجارب، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ٢٠١٨ مايو ٢٠٠٩ ، ص ٥.

١٠- راجع:-

- دينا علي حامد أحمد: متطلبات الاعتماد المهني للمعلم في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥، ص ٦٣-٦٤.
- نسرين عبد الحكيم عبد الفتاح: دراسة مقارنة لنظم اعتماد المعلم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية وكوريا الجنوبية وإمكانية الاستفادة منها في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٦-٤٠.
- ١١- ستيف ليلى: نحو معايير مهنية لاعتماد مؤسسات إعداد المعلمين نموذج نكاثي (NCATE)، اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية(جستن): الجودة في التعليم العام، ترجمة صالح بن عبد العزيز النصار، القصيم، ١٥ مايو ٢٠٠٧، ص ص ٥-٧.
- ١٢- محمود عز الدين عبد الهادي: نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية، المؤتمر السنوي الثالث عشر: الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الجزء الأول، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، جامعة القاهرة، ٢٤-٢٥ يناير، دار الفكر العربي، ٢٠٠٥، ص ٥٢.
- ١٣- هدى محمد محمود حسانين: إدارة الجودة وضمان الاعتماد في التعليم العالي ، مقدم للمؤتمر القومي السنوي الحادي عشر العربي الثالث لمركز تطوير التعليم الجامعي ، التعليم الجامعي العربي " أفاق الإصلاح والتطوير، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية ، ١٩-١٨ ديسمبر ٢٠٠٤ م .
- ١٤- سناء إبراهيم أبو دقة و لبيب عرفة: الاعتماد و ضمان الجودة لبرامج إعداد المعلم " تجارب عربية و عالمية " ورقة عمل مقدمة لورش العمل "

العلاقة التكاملية بين التعليم العالي و التعليم الأساسي ، برامج تدريب و إعداد المعلمين ، مارس ٢٠٠٧ .

١٥ - عماد الدين شعبان على حسين: **الجودة الشاملة و نظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية** ، بحث مقدم للجمعية السعودية للعلوم النفسية و التربوية "جستن" اللقاء السنوي الرابع عشر "الجودة في التعليم العام" القصيم، ١٥-١٦ مايو، ٢٠٠٧ .

16- Kanji.G,Bin.A,Tambi.A & wallace.w.:A comparative study of Quality practices in Higher Education Institution in the US and Malaysia, Total Quality Management,vol.10,Issue 3 , May 1999.

١٧ - عائشة أحمد بشير: **معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي و المهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص في ضوء خبرات بعض الدول** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ببنها ، جامعة الزقازيق ٢٠٠٢ م .

18- Lydia Hartwig: "Quality Assessment and Quality Assurance in Higher Education Institutions in Germany", Contribution to Academic Research, Issue (1),(25), vintage, 2003.

١٩ - حياة محمد الحربي: **إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير الجامعات السعودية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم القرى، ٢٠٠٣ م .

٢٠ - موسى على الشرقاوي: **رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي** ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق العدد ٤٨ ، ٤٠٠٤ .

٢١ - عادل السعيد البنا و سامي فتحي عماره: **إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد و ضمان الجودة و الصعوبات التي تواجهه تطبيقه في مصر (دراسة ميدانية)** ، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر(العربي الرابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي " تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير

الجودة الشاملة و نظم الاعتماد جامعة عين شمس ، الجزء الثاني ، ١٩-١٨
ديسمبر ٢٠٠٥ م .

٢٢- لمياء محمد أحمد: استشراف مستقبل نظم الاعتماد المؤسسي للجامعات المصرية دراسة حالة، المؤتمر السنوي الثالث عشر "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية" ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف جامعة القاهرة، ٢٤-٢٥ يناير ، ٢٠٠٥

٢٣- محمد عبد الحميد محمد وأسامه محمود قرنى: إستراتيجية مقتضبة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول، المؤتمر السنوي الثالث عشر "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية" ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف جامعة القاهرة، ٢٤-٢٥ يناير ، ٢٠٠٥

٢٤- إقبال زين العابدين درندري و طاهر هوك: دراسة استطلاعية لأراء بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس عن إجراءات تطبيق عمليات التقويم و توكيد الجودة في الجامعات السعودية ، بحث مقدم للجمعية السعودية للعلوم النفسية و التربية "جستن" اللقاء السنوي الرابع عشر بعنوان "الجودة في التعليم العام" ، فرع الجمعية بالقصيم، ١٥-١٦ مايو ، ٢٠٠٧.

٢٥- محمد عبد الكريم الدحام: الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي و تطبيقاته في الجامعات العربية . كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، ٢٠٠٧ .

٢٦- خالد محمد حمدان العصيمي: أسس و متطلبات إدارة الجودة الشاملة في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية ، بحث مقدم للجمعية السعودية للعلوم التربوية و النفسية "جستن" اللقاء الرابع عشر بعنوان: " الجودة في التعليم العام" ، فرع الجمعية بالقصيم ١٥-١٦ مايو ، ٢٠٠٧ .

٢٧- عماد الدين شعبان على حسين: الجودة الشاملة و نظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية، مرجع سابق.

٢٨- جامعة الباحة: أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي ، ورقة بحثية مقدمة من جامعة الباحة إلى الملتقى الأول لمسؤولي الجودة في الجامعات السعودية " الجودة مسؤولية الجميع " الذي تنظمه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ، ٢٥-٢٧/١٠/٢٩٤١ هـ.

٢٩- مصطفى محمد الكرداوي: أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة واعتماد الأكاديمي على ترسیخ ثقافة الجودة الشاملة بالجامعة المصرية ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ٢٠٠٩**

30- Angela, Yung and Roger, C,Y,Chen: International Accreditation in Taiwan Higher Education. "Conference Paper Presented. New Approaches To Quality Assurance in The Changing World of Higher Education, Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE) by The Commission for Academic Accreditation, Ministry of Higher Education in United Arab Emirates, Abu Dhabi,30 March- 2Arpil 2009.

٣١- منى بنت على السالوس وبدرية بنت صالح الميمان: نحو معايير أكاديمية لجودة إعداد المعلم في كلية التربية بجامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، اللقاء السنوي الخامس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستان): تطوير التعليم-رؤى ونماذج ومتطلبات، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ٥-٦ يناير ٢٠٠٩.

٣٢- عبد الغني محمد عبده العدينبي: معايير اعتماد و ضمان جودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض التجارب التربوية المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط ، ٢٠١٠ .

٣٣- جمال على الدهشان: الاعتماد الأكاديمي الخبرة الأجنبية و التجربة المحلية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني " معايير اعتماد الجودة و الاعتماد " في التعليم النوعي بمصر و الوطن العربي " كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة إبريل ٢٠٠٧ ، ص ١٢٤.

٣٤- عبد الرحمن سليمان الطريري: الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، ندوة التعليم العالي في المملكة ، المنعقدة

- في الفترة من ٢٢/١٢/٩٩٨ م جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص ٦٩٣
- 35- C.Adelman & silver:Accreditation in the B.clark and Q.Neave, .
(Eds),Enajeloredia of Higher Education,valuem31 no,1996,pp.42-45.
- نقلًا عن عادل السعيد البنا، سامي فتحي عماره: إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد و ضمان الجودة والصعوبات التي تواجهه تطبيق بمؤسسات التعليم العالي في مصر "دراسة ميدانية" مرجع سابق .
- ٣٦- عبد الوهاب محمد النجار: الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العام، اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستان) "الجودة في التعليم العام" ، القصيم، ١٥-١٦ مايو، ٢٠٠٧، ص ١.
- ٣٧- هند غسان أبو الشعر: معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي - جامعة آل البيت في الأردن نموذجاً - بحث مقدم إلى مؤتمر يوم الجودة الأردني ، ٢٠٠٩.
- ٣٨- صلاح حسن على: إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين مستوى الخدمة التعليمية في الجامعات المصرية الحكومية " إطار مقترن " دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ٢٠٠١ ، ص ٣٧ .
- ٣٩- عادل السعيد البنا و سامي فتحي عماره: إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد و ضمان الجودة والصعوبات التي تواجهه تطبيق بمؤسسات التعليم العالي في مصر " دراسة ميدانية " مرجع سابق، ص ٢٦٩ .
- ٤٠- نجدة إبراهيم على سليمان: إدارة الأقسام العلمية وفق مدخل الجودة الشاملة " دراسة ميدانية " مقدم إلى المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) مركز تطوير التعليم الجامعي " تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة و نظم الاعتماد ، ١٨-١٩ ديسمبر ، ٢٠٠٥ ، ص ٧١٥ .

- ٤١ - عادل السعيد البنا وسامي فتحي عماره: إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة و الصعوبات التي تواجه تطبيق بمؤسسات التعليم العالي في مصر " دراسة ميدانية " مرجع سابق، ص ٢٧٥.
- ٤٢ - موسى على الشرقاوي: رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي ، مرجع سابق ، ص ٦٠.
- ٤٣ - جمال على الدهشان: الاعتماد الأكاديمي" الخبرة الأجنبية و التجربة المحلية " مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.
- ٤٤ - ماجدة محمد أمين وإيناس إبراهيم جويل وماهر أحمد حسن: الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، المؤتمر السنوي الثالث عشر "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية" الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف جامعة القاهرة، ٢٤-٢٥ يناير ، ٢٠٠٥، ص ٧٠٥.
- ٤٥ - صفاء محمود عبد العزيز وسلامة عبد العظيم حسين: ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر (تصور مقترن)، المؤتمر السنوي الثالث عشر "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية" الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف جامعة القاهرة، ٢٤-٢٥ يناير ، ٢٠٠٥، ص ٤٨٤.
- ٤٦ - ماجدة محمد أمين وإيناس إبراهيم جويل وماهر أحمد حسن: الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول،مرجع سابق، ص ص ٧٠٨ - ٧٠٩.
- ٤٧ - صفاء محمود عبد العزيز وسلامة عبد العظيم حسين: ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر (تصور مقترن)، مرجع سابق، ص ص ٤٩٨ - ٤٩٩.

- 48- Japan University Accreditation Association, what is JUAA, available at:
<http://www.juaa.or.jp/en/about/index.html>
- 49- National Council For Accreditation of Teacher Education (NCATE): available at: <http://www.ncate.org/public/aboutNCATE.asp>
- 50- Ottenwaelter, Marie-odile: Evaluation a la Francaise the CNE, in: Standards and Quality In Higher Education. Edited by John Brennan, Peter Devreis and Ruth Williams, Jessica Kingsley Publishers, London and Bristol. Pennsylvania 1997, p.p. 85 – 87.
- 51- The Quality Assurance Agency For Higher Education, available at:
<http://www.qaa.ac.uk/aboutus/default.asp>
- ٥٢- دولة الإمارات العربية المتحدة، هيئة الاعتماد الأكاديمي متاحة في :
<http://www.caa.ae/caa/desktopdefault.aspx>
- ٥٣- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: دليل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، جمهورية مصر العربية، يونيو، ٢٠٠٨، ص.٧.
- ٤٤- كتاب التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية ، تقرير موجز ١٤٢٨هـ مراكز توكيد الجودة في المؤسسات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م الهيئة الوطنية للتقويم و الاعتماد الأكاديمي، متاحة في :
- <http://www.mohe.gov.sa/ar/about/Institutions/pages/academi>
- ٥٥- الهيئة الوطنية للتقويم و الاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية ، متاحة في :
<http://www.google.ncaaa.org.sal?:about-ar>
- ٥٦- الهيئة الوطنية للتقويم و الاعتماد الأكاديمي: دليل ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية ، الجزء الأول:نظام ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية،الرياض،٢٠٠٩ ، ص ٦-٥ .
- ٥٧- المرجع السابق: ص ١١
- ٥٨- الهيئة الوطنية للتقويم و الاعتماد الأكاديمي: معايير ضمان الجودة و الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، الرياض، ٢٠٠٩ ، ص ص ٤٨-٣.
- ٥٩- الهيئة الوطنية للتقويم و الاعتماد الأكاديمي: دليل ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني: إجراءات

- ضمان الجودة داخل المؤسسة في المملكة العربية السعودية**، الرياض، مارس ٢٠٠٨، ص ٥.
- ٦٠- المملكة العربية السعودية:**الخطة الإستراتيجية لكلية العلوم والآداب** ببنبع، ٢٠١٢، ص ٥.
- ٦١- المرجع السابق: ص ص ٩-٧.
- ٦٢- مهدي محمد الفقاص: **مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي ، المنصورة**، دار الرسالة للنشر الجامعي ، ٢٠٠٧ ، ص- ص: ٣٣٢-٣٣٤.
- ٦٣- سعود بن ضحيان و عزت عبد الحميد محمد حسن: **معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS** ، الجزء الثاني، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ٢٠٠٢ ، ص: ٦٤٢.
- ٦٤- عبد الوهاب محمد النجار: **الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العام**، مرجع سابق.
- ٦٥- جامعة الباحة: **أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي**، مرجع سابق.
- ٦٦- لمياء محمد أحمد: **استشراف مستقبل نظم الاعتماد المؤسسي للجامعات المصرية-دراسة حالة**، مرجع سابق، ص ٥٧٨.
- ٦٧- المتولي إسماعيل بدير: **رؤية مستقبلية لكليات التربية في ضوء إطار مرجعي للاعتماد الأكاديمي**، رسالة دكتوراه غير منشور، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤.
- ٦٨- هالة أمين مغاوري أمين: **نموذج مقترن لتحقيق ضمان الجودة والاعتماد في كليات التربية باستخدام مدخل الهندسة- دراسة حالة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.
- ٦٩- عبد العظيم السعيد مصطفى: **الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم فى مصر وبعض الدول العربية والأجنبية- دراسة تحليلية**، المؤتمر السنوي

- الدولي الأول - العربي الرابع: الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي - الواقع والمأمول، كلية التربية النوعية بالمنصورة، جامعة المنصورة، ٦-٩ إبريل ٢٠٠٩.
- ٧٠ - لمياء محمد أحمد: استشراف مستقبل نظم الاعتماد المؤسسي للجامعات المصرية - دراسة حالة، مرجع سابق، ص ٥٩٥ - ٥٩٦.
- ٧١ - عادل السعيد ألينا وسامي فتحي عماره: إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة و الصعوبات التي تواجهه تطبيق بمؤسسات التعليم العالي في مصر "دراسة ميدانية" مرجع سابق.
- ٧٢ - إحسان محمود الحلبي ومريم عبد القادر سلامه: تنمية الكفايات الازمة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي، ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي - التحديات والتطویر، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤.
- ٧٣ - صفاء محمود عبد العزيز وسلامة عبد العظيم حسين: ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر (تصور مقترن)، مرجع سابق.
- ٧٤ - إحسان محمود الحلبي ومريم عبد القادر سلامه: تنمية الكفايات الازمة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي، مرجع سابق.
- ٧٥ - وفاء عون: دراسة تقييمية لمدى تطبيق معايير NCATE في كلية التربية للبنات بجامعة الملك سعود، ندوة التعليم العالي للفتاة- الأبعاد والتطورات، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ٤-٦ يناير ٢٠١٠.
- ٧٦ - محمد شحات الخطيب: الاعتماد الأكاديمي وعلاقته بالتنمية العلمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، بحث مقدم لندوة تنمية

أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي - التحديات ، كلية التربية
جامعة الملك سعود، ١٤ - ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤.

